

شكل الهيكل التمويلي المصرفي ودوره في تقليل حالات الفشل المالي وفقاً لنموذج SHERROD للفشل المالي/ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق للمدة (2004-2020)

د. حسين محسن توفيق المطيري

وزارة المالية / مدير مصرف الرشيد فرع الهاشمية

Husseinmohsen7p@gmail.com

المستخلص :

يعد قرار الهيكل التمويلي (الهيكل المالي) للمصرف من القرارات المهمة والحيوية التي يتم اتخاذها في حقل الإدارة المالية محاذياً لقرار الاستثمار ومقسوم الأرباح، حيث يتعلق هذا القرار بتشكيلة القروض وحقوق الملكية وأثره على أداء المصرف. لذا تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين هيكل التمويل وتقليل حالات الفشل المالي (السلامة المالية) ومدى انعكاساتها في المصارف التجارية الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . أذ تتبع أهمية الدراسة من الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف التجارية و هو تعظيم ربحيتها ورفع أدائها المالي و من خلال القرارات المالية المتعلقة باختيار تركيبة الهيكل المالي الأمثل، وقد تم اختيار عينة مكونة من 10 مصارف تجارياً مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2004 - 2020) ولقياس هذا الأثر أو العلاقة بين هيكل التمويل كمتغير مستقل تم استخدام النسب المالية التالية : (نسب مؤشر التمويل الممتلك ونسب مؤشر التمويل بالمديونية) وبين نسب مؤشرات نموذج Sherrod للفشل المالي الذي تم قياسه من خلال نسب (السيولة، الربحية، الرفع المالي).

وتوصلت الدراسة طبقاً لنتائج التحليل المالي أن الهيكل المالي في المصارف عينة الدراسة يعتمد في بناءه على مصادر التمويل الداخلية (حق الملكية) بنسبة أكبر في تحسين الأداء المالي أي رفع مستوى (السلامة المالية) من التمويل بالرافعة المالية (الاقتراض). وان السيولة فيها قد شكلت النسبة الأكبر مقارنة بالربحية نتيجة احتفاظها بنسبة كبيرة من الودائع او رؤوس الأموال بدون استثمار بنا على قرار البنك المركزي والذي نص على اعتماد نسبة سيولة بما لا يقل عن 70% بهدف رفع قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها على المدى القصير والمتوسط ، وان نسبة الأرباح التي تم تحقيقها من النشاط المصرفي الرئيس والمتمثل بالتسهيلات الائتمانية وبشكل خاص منح القروض قد شكلت نسبة محدودة وصغيرة من اجمالي الربح ، في حين اعتمدت هذه المصارف في تحقيق ارباحها بشكل رئيس على نشاطاتها الأخرى المتمثلة بمزاد العملة بنسبة كبيرة فضلاً عن الاستثمارات بالأسهم والسندات والمقاصة والإيجارات وغيرها. ومن اهم ما اوصت به الدراسة هو من الضروري ان تمتلك المصارف نسبة ودائع بيهيكلها التمويلي تفوق نسبة رأس المال كونها مؤسسة يتركز عملها الأساسي على قبول الودائع ومنح، الائتمان لذ يجب ان تعمل على جذب المودعين من خلال وضع برنامج تسويقي بزيادة هذا المصدر .

الكلمات المفتاحية : الهيكل المالي ، التمويل الممتلك، التمويل المقترض، كفاية راس المال، الربحية ، السيولة ، جودة الأصول، جودة الإدارة، المخاطر، الاستقرار المالي.

Abstract:

This study aims to re and financial performance, ie (knowing the impact analyze the relationship between the financial structu of the financial structure on financial performance) in the Iraqi private commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange. The importance of the study stems from the primary goal pursued by commercial banks, which is to maximize their profitability and raise their financial performance, and through financial decisions related to choosing the optimal financial

structure composition. A sample of (10) commercial banks registered in the Iraq Stock Exchange for the period from (2004- 220) To measure this effect or the relationship between the financial structure as an independent variable, the following financial ratios were used: (The financial leverage ratios are represented by: the ratio of total debts to equity, by the ratio of total debts to total assets, the ratio of total deposits to total equity, and a ratio representing Ownership structure represented by: the ratio of owned capital to total assets , the ratio of owned capital / total deposits, owned capital weighted assets and between financial performance, so it was measured through: liquidity ratio, profitability ratio, and credit risk ratios The study concluded, according to the results of the financial analysis ratios, that the financial structure in the Iraqi banks, the study sample, and during the period under study depends on the financial leverage represented by the total debts to the total assets by a greater percentage in raising the financial performance compared to the internal funding sources. The study also concluded that liquidity in Iraqi banks constituted the largest proportion compared to profitability as a result of these banks retaining a large percentage of deposits or capital without investment, based on the decision of the Central Bank Board of Directors, which stipulates the adoption of a liquidity ratio of not less than 80% in order to raise the capacity of banks To meet its obligations in the short and medium term, and that the percentage of profits that were achieved from the main banking activity represented by credit facilities, especially granting loans, constituted a limited and small percentage of the total profit, while these banks relied in achieving their profits mainly on their other activities represented by the currency auction In addition to investments in stocks, bonds, clearing houses, leases, and others.)

Keywords. Financial structure, financial soundness, owned financing, borrowed financing, capital adequacy, asset quality, management quality, profitability, liquidity, risk.

المقدمة :

تعد المصارف التجارية هي قلب النظام المالي ، إذ تعبر كفاءة القطاع المصرفي وفاعليته عن تقدم الدول وتطورها . فالقطاع المصرفي هو محور تفعيل لمختلف القطاعات الاقتصادية في البلد ، كونه يسهم في استقرار النظام الاقتصادي ، او قد تكون المصارف احد الأسباب المباشرة او غير المباشرة بحدوث الأزمات المالية. ومن ثم فإن سلامة النظام المالي للمصارف التجارية اداة لحماية وتعزيز التنمية الاقتصادية . ولتحقيق نظام مالي سليم ومعافى يدعم التنمية الاقتصادية في البلد يشترط في النظام المصرفي ان يقوم على هيكل تمويلي يقلل من نسب الفشل المالي أي (يرفع مستوى السلامة المالية) ومن ثم يعظم قيمة المصرف السوقية . ويتم ذلك من خلال وضع خطط وسياسات توضح وترسم الطريق الكفيل لتحديد كيفية ادارة الموارد المالية المتاحة . فالمتعاملون يبحثون عن جهة موثوقة وآمنة يودعون فيها اموالهم ، كما يبحثون عن مصدر يوفر لهم الموارد المالية المناسبة وذلك لغرض تمويل مشروعاتهم واعمالهم . ولا يستطيع المصرف تحقيق رغبات المتعاملين الا من خلال امتلاكه موارد مالية كافية يستطيع استخدامها لتمويل انشطته المختلفة وهذه الموارد تمثل مكونات الهيكل المالي, لذا شكل مفهوم الهيكل المالي جدال عميقا بين مختلف الباحثين والنظريات التي تناولته بالدراسة. فهو محصلة العلاقة المتبادلة بين عناصر التمويل الممتلك والتمويل المقترض (عناصر جانب المطلوبات في الميزانية) , بحيث يحقق المزيج الأمثل حسب طبيعة عمل المصرف واداة مهمة لتحقيق السلامة المالية ، كون بقاء المصرف واستمراره يقاس بسعة نشاطه بصفة عامة وسلامة ادائه المالي بصفة خاصة , كونها تسهم في ابراز العناصر التي حققت مستوى معين من كفاية رأس المال والسيولة والربحية وكفاءة الموجودات وجودة الادارة وبمخاطرة مصرفية معتدلة مع نشاط المصرف, باعتبارها مؤشرات تقييميه تتجلى في ابراز نقاط القوة والضعف في مركزه المالي

وتحسينها لرفع مستوى التنافسية والبقاء في سوق الصناعة المصرفية والتقليل من حجم الديون التي بذمة المصرف ومواكبة التطور في مجال العمل (الاستدامة المالية) .

المبحث الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة **Research Methodology And Previous Studies**

1- منهجية الدراسة Study Methodology : تعد منهجية الدراسة المسار الذي يتبناه الباحث , حيث انها تقدم إيضاحات لمحاور الدراسة كمشكلة الدراسة وأهميتها وتحديد اهدافها والفرضيات التي تم اعتمادها , فضلاً عن أنها تضمنت المنهج الذي اعتمده الباحث ومخططة الفرضي والاساليب المتبعة في جمع البيانات واستخراج النتائج وتحليلها وصولاً للاستنتاجات والتوصيات, وهذه المحاور كما يلي:

1-1- مشكلة الدراسة Study problem : يعد قرار اختيار تركيبة الهيكل التمويلي في المصارف التجارية من القرارات الحاسمة التي يواجهها القائمون على الإدارة المالية . فنظراً لأهمية التمويل الممتلك في تعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف لما يوفره من اموال دائميته تمكن المصرف من الدخول في استثمارات طويلة الأجل , وأهمية التمويل المقترض في تخفيض الخطر التمويلي وتكلفة رأس المال الى ادنى حد , فإن اتخاذ مثل هذه القرارات قد يؤثر في سلامة اداء المصرف المالي نتيجة الأفرط في التمويل بالدين على حساب التمويل بالملكية او العكس . وفي هذا الإطار يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالمشكلة التالية مع التساؤلات التالية:

"هل هناك تأثير لشكل الهيكل التمويلي في لتقليل نسب الفشل المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة؟ التساؤلات هي:"

- هل يوجد تأثير معنوي للتمويل الممتلك (حقوق الملكية) في سلامة الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة ؟
- هل يوجد تأثير معنوي للتمويل المقترض) نسبة الرفع المالي في سلامة الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة؟
- هل لاختلاف آجال التمويل اثر في سلامة الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة ؟

1-2- أهمية الدراسة **Importance of Study** تأتي أهمية الدراسة من خلال ما يلي :

- أ. تتناول قضية مهمة ، وهي اختبار تأثير بناء الهيكل التمويلي على سلامة الاداء المالي في المصارف العراقية، إذ تتطرق الى تحليل قرار التمويل للمصارف والذي يجب على الإدارة المالية التفكير به بشكل دائم قبل قرار الاستثمار .
- ب. أهمية اختيار بنية التمويل ومدى استجابة مؤشرات الفشل المالي (سلامة الأداء) للتغيرات الحاصلة في اختيارها .
- ج. تعد سلامة الأداء المالي من المواضيع الأساسية التي تحتل أهمية كبيرة لإدارات المصارف والمتعاملين معها .
- د. المساهمة بتزويد الجهات ذات العلاقة بإطار نظري وعملي يمكن اعتماده لأعاد دراسات حول الهيكل المالي.

1-3- أهداف الدراسة **Objectives of Study** نهدف من خلال هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي :

- أ. تفسير ما لمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) وما لمصادر التمويل الخارجية(الاقتراض) من اثر في تقليل حالات الفشل المالي للمصارف عينة الدراسة، واختيار أي المصدرين هو الأفضل لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية .
- ب. معرفة مدى قدرة المصارف العراقية على جذب الودائع وكسب ثقة الزبائن .
- ج. سد الفجوة المعرفية الحالية والمتصلة بمحو الامية المالية .

1-4- فرضيات الدراسة **hypothesis Study** تقوم الدراسة على اختبار فرضيتين :

1-4-1-الفرضية الرئيسية الاولى(H1): توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مصادر التمويل والفشل المالي و(السلامة المالية).

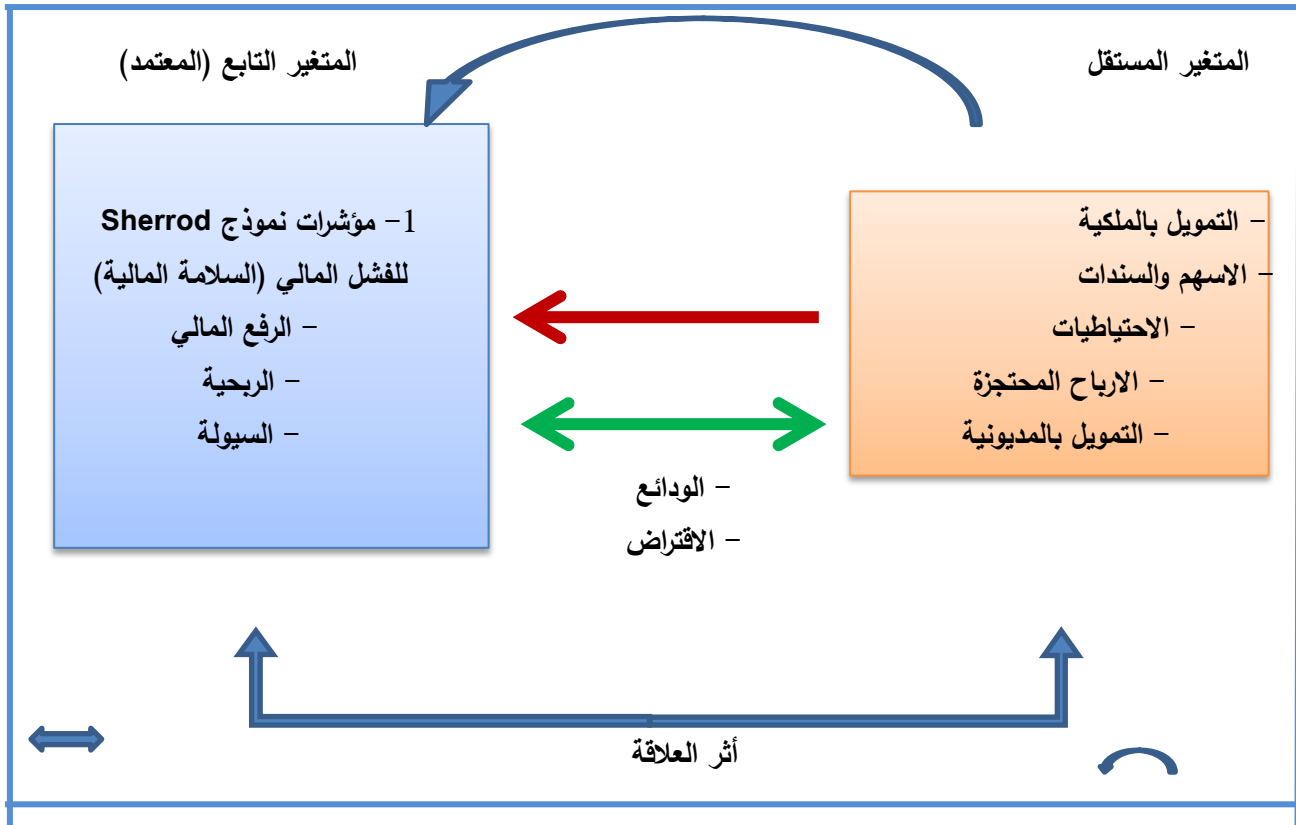
1-4-2-الفرضية الرئيسية الثانية(H2): يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مصادر التمويل والفشل المالي (السلامة المالية).

1-5-1- مخطط الدراسة الفرضي **planned Hypothesis Study**

1-5-1-المتغير المستقل Independent Variables: يتمثل بنسب مؤشرات الهيكل المالي (الملكية و الرفع المالي)

5-2- المتغير التابع Dependent Variable: وهو يتمثل بنسب مؤشرات السلامة المالية. وكما موضح بالشكل (1-1) مؤشرات هيكل التمويل

الشكل (1-1) المخطط الفرضي للدراسة



6-1- مجتمع وعينة الدراسة Study Population and Sample : يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (24) مصرف اما عينة الدراسة فتتكون من (10) مصارف, وهي تمثل نسبته (42%) من مجتمع الدراسة. وهي (الأهلي العراقي , المتحد للاستثمار ,الاستثمار العراقي ,الائتمان العراقي , التجاري العراقي , الخليج التجاري , الشرق الاوسط , الموصل للتنمية , بغداد , سومر التجاري), ومن مبررات استخدامها هو لقدم أدرجها في سوق العراق للأوراق المالية وأكثرها تداولاً في السوق ، ولم يتم تحويل ملكيتها او دمجها، وأكثرها نشاطاً من بقية المصارف الأخرى .

7-1- الحدود الزمانية للدراسة Study Temporal Limits: تم اختيار المدة الزمنية للدراسة للمدة (2004- 2020) نظراً لتكامل البيانات لكافة المصارف عينة الدراسة .

8-1- الاساليب المالية للدراسة The financial methods in the Study: وهي كما موضحة بالجدول (1-1)

جدول (1-1) نسب المؤشرات المالية المعتمدة بدراسة العلاقة بين بناء الهيكل المالي وانعكاساته على الأداء المالي المصرفي

المؤشر	النسب المالية	المتغيرات
1- نسب التمويل بالملكية	حق الملكية / مجموع المطلوبات وحق الملكية (المباح, 2019: 77) 1-2- ن حق الملكية / مجموع الموجودات (Dang, 2011: 18)	1- المتغير المستقل نسب مؤشرات هيكل التمويل
نسب التمويل بالمديونية	مجموع المطلوبات / مجموع حقوق الملكية × 100 (العالمي, 2007: 112) مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات × 100 (العالمي, 2013: 80) مجموع الودائع / مجموع حقوق الملكية × 100 (الشماع وعبد الله, 1990: 88)	



صافي راس المال العامل / مجموع الموجودات × 100 (سليماني، 2016: 73) .	1- السيولة X1	2- المتغير التابع الفشل المالي وفق نموذج Sherrod ثالثا 3- معاملات دالة التميز لمعادلة الارتباط نموذج Sherrod
مجموع الموجودات النقدية / مجموع الموجودات × 100 (الزبيدي، 2011: 69) .	2- السيولة X2	
مجموع المطلوبات / مجموع حقوق الملكية × 100 (العامري، 2007: 112)	3- الرفع المالي X3	
الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب/مجموع الموجودات (Mishkin & Eakins, 2018:438)	4- الربحية X 4	
مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات × 100 (العامري، 2013: 80)	5- الرفع المالي X5	
مجموع الودائع / مجموع حقوق الملكية × 100 (الشماخ وعبد الله، 1990: 88) $Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$ (الجنابي، 2018: 74) و (الموسوي، 2014: 266) .	6- الرفع المالي X6	

1-2 دراسات سابقة Previous Studies: مما الشك فيه ان الدراسات السابقة لها دور مهم في اي دراسة جديدة ، كونها تساهم في التعرف على المناهج والأساليب البحثية المستخدمة ومعرفة اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسات وهذا الأمر يعد مرحلة ضرورية ومهمة لية دراسة علمية كحلقة اتصال بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

2-1 الدراسات المحلية والعربية

1- دراسة النجار ، 2013 ، بحث منشور " تحليل العلاقة بين هيكل التمويل والأداء المالي والعوامل المؤثرة فيها" دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004-2011 . دراسة تحليلية الهدف من الدراسة اختبار اثر الرفع المالي في الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، وان الدراسة كانت لـ 20 شركة مساهمة ، المتغيرات المستقلة : نسبة الرفع المالي . المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على المبيعات ونسبة نمو المبيعات والقيمة السوقية للشركة تم حسابها على وفق نموذج (Tobin q s) النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود اثر سلبي للرفع المالي في مقاييس الإداء المتمثلة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات ونمو المبيعات وان هذا الأثر يمتد لعدة اعوام سابقة ، وكذلك هناك اثر سلبي للرفع المالي على القيمة السوقية للشركة ويمتد هذا الأثر لعدة اعوام لاحقة .

2- دراسة النعيمي ، (2017) : التنبؤ بالفشل المالي باستخدام طريقة المكونات الاساسية بحث منشور .

دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010 - 2014) ، الهدف من الدراسة هو محاولة بناء نموذج يستخدم للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف عينة الدراسة وفق اسلوب احصائي والمعروف "بطريقة المكونات الاساسية" استخدمت الدراسة مؤشرات الاداء المالي وهي "كفاية رأس المال ، جودة الموجودات ، جودة الإدارة ، الربحية ، السيولة. توصلت الدراسة بان 40% من المصارف عينة الدراسة ذات اداء ضعيف مقارنة بمتوسط الصناعة مما قد يؤثر احتمالية تعرضها لمخاطر الفشل المالي. اوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف بالإفصاح عن بياناتها المالية لغرض تمكن اصحاب المصالح والمحللين الماليين والباحثين بفحص تلك البيانات من خلال تطبيق نماذج الانذار المبكر فضلا عن توجيه البنك المركزي العراقي بتطبيق أكثر من اسلوب لفحص السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي. استخدمت الدراسة لتدعيم الجانب النظري . حيث كان هناك تقارب في بعض نسب المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي . الدراسة الحالية تناولت أثر المؤشرات المالية في التنبؤ بالفشل بموجب نموذج Sherrod ما الدراسة السابقة استخدمه طريقة المكونات الاساسية التنبؤ بالفشل المالي .

3-دراسة عليوي، 2019، رسالة ماجستير' أثر الرفع المالي على الأداء المالي " دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة

العامّة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للمدة 2013-2017 . الهدف من الدراسة البحث في اثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات الدراسة كانت لـ 49 شركة . المتغيرات المستقلة : نسبة المطلوبات الى حقوق الملكية . متغيرات الدراسة المتغيرات المعتمدة : نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية . النتائج التي توصلت اليها الدراسة

وجود اثر للرفع المالي في الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية ، في حين تبين عدم وجود اثر للرفع المالي في الأداء المالي المقاس من خلال العائد على الموجودات.

4- دراسة (الشكرجي والشرايبي, 2017) بحث منشور "التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام

مؤشرات السلامة المالية" الهدف من الدراسة هو التعرف على دليل مؤشرات السلامة المالية الخاصة بالقطاع المصرفي، وتعرف على انها مؤشرات الصحة المالية، وتقوم بتقييم ورصد نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية، وهي نسب جديدة نسبياً من الإحصاءات الاقتصادية التي تعكس مزيج من التأثيرات، وهي مستمدة من أطر قياس تحليل السلامة الكلية. حيث بلغت عينة الدراسة (15) من المصارف الأهلية والمدرجة في سوق الأوراق المالية اهم النتائج هو وجود علاقة الارتباط بين النسب المالية عينة البحث، كذلك تم استخدام طريقة الاختبار التدريجي Stepwise وإحصاء وولد Wald Method لنموذج الانحدار اللوجستي، وان اهم اهم التوصيات هي ضرورة استخدام نماذج التنبؤ بالاستقرار المالي بشكل دائم بوصفها أدوات للإنذار المبكر عن حالة المصرف، إذ أثبتت البحث الحالي أن نموذج الانحدار اللوجستي يعد من النماذج ذات الدقة التنبؤية العالية بعد تطبيقه على المصارف عينة البحث.

5- دراسة (محمد وختلان, 2021) رسالة ماجستير " قياس السلامة المالية للمصارف العراقية" هدف الدراسة هو تركيز البحث على قياس السلامة المالية لعدد من المصارف العراقية، والى معرفة وتشخيص مؤشرات السلامة المالية، وكانت عينة الدراسة تتكون من اربعة مصارف عراقية خاصة، اهم النتائج هو ارتفاع نسبة كفاية رأس المال ولكافة المصارف عينة البحث مما يعني الالتزام بالوفاء بمعايير لجنة بازل وضوابط البنك المركزي بشأن نسبة كفاية رأس المال ، كأحد المتطلبات الرقابية للمحافظة على الملاحة المالية للمصارف ، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتوفير العديد من السيناريوهات الجاهزة للتعامل مع المخاطر محتملة الحدوث، وفي حالة عدم توفر السيناريو المناسب لطبيعة الخطر الذي يواجه المصرف فان المخصصات المرصودة لها يجب ان تكون قادرة على التكيف مع حالة الخطر نفسها .

2-2 - الدراسات الأجنبية

1- دراسة Hoffmann 2010، بحث منشور **Capital Structure and Performance in the US Banking** "Industr الهيكل المالي والإداء المالي " دراسة تجريبية في المصارف الأمريكية ، الدراسة كانت لـ 11 مصرفاً المدرجة في بورصة الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1995 - 2007 الهدف من الدراسة هو التعرف على

العلاقة بين رأس المال المصرفي والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ، متغيرات الدراسة المتغير المستقل : نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات ونسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات ونسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الموجودات ونسبة معدل الخصم ونسبة مصروفات الفائدة الى حقوق الملكية ونسبة الاستثمار بالأوراق المالية بالقيمة السوقية الى اجمالي الموجودات . المتغيرات المعتمدة : نسبة صافي الدخل الى حقوق الملكية . النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود ارتباط سلبي كبير بين ربحية المصارف ونسبة رأس المال السهمي ، وان المصارف الكفوة تمتلك نسبة منخفضة من رأس المال كون الزيادة غير المتوقعة في رأس المال يتبعها انخفاض في الربحية ، وان ربحية المصرف تتحقق من خلال التطبيق والاستخدام الفعال للتكنولوجيا الجديدة بدل من حجم محفظة استثمار المصرف .

2- دراسة Velnampy & Niresh, 2012. بحث منشور بعنوان **The Relationship Between Capital**

Structure & Profitability العالقة بين هيكل رأس المال والربحية ". دراسة تحليلية قياسية الدراسة 10 مصارف في بورصة كولومبو للأوراق المالية للمدة 2002 - 2009. الهدف من الدراسة ايجاد العالقة بين هيكل رأس المال وربحية المصرف . الدراسة ب حجم وعينة متغيرات الدراسة المتغيرات المستقلة : نسبة الدين الى حقوق الملكية ونسبة الدين الى اجمالي المطلوبات . المتغيرات المعتمدة : نسبة صافي الربح ونسبة العائد على رأس المال العامل ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة صافي هامش

الفائدة . توصلت الدراسة الى وجود ارتباط سلبي بين هيكل رأس المال والربحية باستثناء الارتباط بين الدين الى حق الملكية والعائد على حق الملكية ، وأشارت نتائج الدراسة الى ان 89% من اصول قطاع المصارف في سيرلنكا ممثلة بالفروض.

3- دراسة (Prihastiwiet al.,2021) (Chen,al et:2021:180) وعرف ايضا بأنه الأسلوب الذي يتم عن طريقه تمويل موجودات المؤسسة ، فالهيكل المالي يتضمن العناصر كافة التي يتكون منها جانب المطلوبات وحقوق الملكية في الميزانية سواء كانت تلك العناصر طويلة أم قصيرة الجبل (Albart al et , 2020:46) ، وهناك تعريف آخر للهيكل المالي والذي ينص على انه توليفة مصادر التمويل التي تم تحديدها من قبل ادارة المؤسسة لتمويل استثماراتها ، (111 : 2020) ، Ngoc & Thanh وقد عرف البنك المركزي الأوربي ، فالطبقة الأولى: تبدأ برأس المال الممتلك ومكوناته فضال عن سندات الدين طويلة الأجل ، تليها الطبقة الثانية : التي تتكون من اموال المودعين ، إذ اشار البنك المركزي الأوربي الى انه من المفترض ان تكون اموال المودعين مستقرة في اغلب الهيكل المالي المصرفي بأنه " قيام المصرف بتمويل ميزانيته من خلال عدة مصادر وهذه المصادر تكون موزعة على ثلاث طبقات الظروف فهي اما تكون بأشعار سابق او ودائع تحت الطلب ، وتليها الطبقة الثالثة: التي تتكون من مصادر التمويل قصيرة الأجل كالفروض ذات الأجل القصيرة وودائع المنظمات الكبرى وشهادات الإبداع فضلاً عن اتفاقيات إعادة الشراء وقد اشار الى ان مصادر التمويل قصيرة الأجل قد تتغير بسرعة على وفق ظروف السوق والتدفقات النقدية " (Bank Central European 2009:8) .

المبحث الثاني الجانب النظري

أولاً : الهيكل التمويلي (الهيكل المالي)

1-2- مكونات الهيكل التمويلي في المصارف التجارية **banks commercial in structure financial the of components** تستمد المصارف التجارية مواردها التي تعتمد عليها في ممارسة نشاطها الأساسي من مصادر متعددة ، تنقسم الى مصادر تمويل داخلية (ذاتية) والتي تمثل التزام المصرف تجاه اصحاب رأس ماله . و مصادر تمويل خارجية والتي تمثل التزام المصرف تجاه عملائه والمقرضين. ويمكن تلخيص مصادر تمويل المصارف بالآتي:

2-1-1- المصادر الداخلية (الذاتية) **Internal Sources** : تتمثل مصادر التمويل الداخلية في المصارف التجارية برأس المال الممتلك او ما يسمى بحقوق الملكية وتعد مصادر تمويل طويلة الأجل وهي كالآتي :

1- حقوق الملكية **Rights Equity** : يشكل رأس المال الممتلك جزءاً من السيولة في المصرف ويمثل خط الدفاع فيه ، كونه يعمل على تعزيز سمعة المصرف ومكانته المالية في السوق من خلال حمايته من اي مشكلات مالية قد تعترض ادارته وتؤدي الى انخفاض قيمة اي بند من بنود موجوداته. فدوره الرئيس يتمثل بتمويل الموجودات السائلة والثابتة وبالأخص الصغيرة نسبياً مقارنة بحجم موجودات المصرف . ومن ثم فهو يعد مصدر ثقة كبيرة للمودعين كونه يعمل على تأمين وحماية الأموال المودعة (Fauziah al et . 2020: 125) ويضم هيكل رأس مال التجاري البنود التالية :

أ- رأس المال المدفوع (الأسهم) **Capital Contributed and Commo Stocks Preferre** : يتمثل رأس المال

المدفوع بالمبالغ المالية التي يحصل عليها المصرف من اصحاب المشروع المؤسسين والمساهمين في بداية انشائه ، ويعد النواة الأولى لموارد المصرف المستخدمة لتغطية نفقات التأسيس وكذلك لتمويل نشاطه المتمثل بتكوين ما يلزمه من الموجودات الثابتة وتسيير اعماله من حيث عمليات الإقراض والاستثمار ، ويشكل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع المصادر المالية التي يحصل عليها (2 : 2017) (Mahfud) .

ب- **الاحتياطات Reserves**: هي استقطاعات من الأرباح الصافية السنوية التي حققها المصرف لمقابلة طارئ محدد فتتراكم على مر السنوات بشكل احتياطات لتساعد على ممارسة كافة أعمالها (Arnold & Hudgins, 2007: 387) ولذلك تلجأ المنشآت إلى احتجاز نسبة من الأرباح المتحققة وإضافتها إلى حساب مستقل طلق عليه الاحتياطات (الحسني والدوري، 2008: 83). يحتفظ بها المصرف وعدم توزيعها وذلك لتدعيم مركزه المالي تحوطاً من مخاطر عدم التأكد والتقديرات الحكيمة، أو لتحقيق مقاصد خاصة مفيدة للمصرف في المستقبل وسوف تساهم في تعظيم القيمة السوقية للمصرف وهي تنقسم الى الآتي :

- **الاحتياطات الرأسمالية Reserves CReserves** : تتجم عن إعادة تقييم موجودات البنك مثل المباني وغيرها ، والتي قد تكون مضت مدة طويلة على شرائها فيعاد تقييمها لتتلاءم مع سعر السوق الحالي، وقد تتجم عند إصدار البنك أسهم جديدة للاكتتاب بقيمة أعلى من قيمتها الأمسية، فهذه الزيادة عن قيمة الأسهم تمثل هذه الاحتياطات وتسمى باحتياطات علاوة الإصدار ويستخدمها المصرف لتدعيم مركزه المالي (Martan & Adiwahana 2018 : 179) .

- **الاحتياطات القانونية Reserves R Reserves R** : التي تفرضها السلطات النقدية على البنوك، فهي عبارة عن اقتطاع نسبة معينة من الأرباح الصافية التي حققها البنوك لتبقى داخل البنك ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتحدد هذه النسبة تبعاً للأوضاع الاقتصادية ولقانون الدولة التي يوجد فيها البنك .

- **الاحتياطات الخاصة الاختيارية: Reserves Special** : وهي احتياطات تكوونها البنوك من تلقاء نفسها من غير أن يفرضها عليها القانون تحقيقاً لغرضين : - تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور - مواجهة كل خسارة في قيمة أصول البنك (Comporek, 2018: 18) .

ج- **الأرباح المحتجزة : Earnings Retained** والتي تم احتجازها ولم توزع على المساهمين (بنأ على موافقتهم) او الاكتفاء بتوزيع جزء منها بقرار من مجلس ادارة المصرف , وتمت اضافتها الى الموارد الدائنة فيه لغرض مواجهة المقتضيات الإضافية للأمان والتي قد ترى ادارة المصرف ضرورة لها على وفق طبيعة نشاطه (Bal , al et.2018 : 2) وتمثل الأرباح المحتجزة مصدراً رئيساً للتمويل الذاتي في المصرف إذ تستخدم في مجالات التوظيف المختلفة كتنمية قوة المصرف الإرادية لتوسيع مجال نشاطه (Alves , 2018:3) وتتلاءم سياسة الاحتجاز مع مصلحة كبار المالكين للمصرف، لأن احتجاز الأرباح يؤدي الى ارتفاع قيمة الأسهم العادية في السوق المالي ، فضلاً عن ملاءمتها لتوجيهات البنك المركزي كونها تدعم السيولة وتزيد من معدلات حماية الأموال المودعة (Tariq al et 2014 : 682)

د- **المخصصات : Provisions** المخصص هو مبلغ مالي يتم اقتطاعه من ايراد المصرف سواء تحققت ارباح أم لم تتحقق خلال المدة المالية لمقابلة اي خطر غير محتمل يمكن ان يواجهه في المدة المالية المقبلة:(Ng. 2020:3) , ويعد المخصص مصدراً للتمويل الذاتي بالمصرف وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل : مخصص استهلاك الأصول ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط اسعار الأوراق المالية. والمخصصات ايضا تعد سرية وتظهر في ميزانية او سجلات المصرف(نزيهة وعبدلي، 2016 : 45). **External** : **Sources** توفر المصادر الخارجية الجانب الأكبر من الأموال اللازمة

لتشغيل المصرف والقيام بأنشطته المختلفة وتتمثل بمصادر تمويل قصيرة وطويلة الأجل توفر المصادر الخارجية الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل المصرف والقيام بأنشطته المختلفة وتتمثل بمصادر تمويل قصيرة وطويلة الأجل وهي كالاتي :

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل : Sources Financial Term – Short تتمثل هذه المصادر بالودائع والقروض قصيرة الأجل ومن اجل الإحاطة بها سيتم تناولها تباعاً.

أ- **الودائع Deposits** : تعد الودائع اهم مصدر من مصادر التمويل في المصارف ، فهي الشريان الحيوي الذي يمد المصرف بالأموال ، إذ يعتمد عليها في عمليات الإقراض بشكل اساسي لغرض تحقيق ارباح من خلال معدلات الفائدة التي تفرضها على القروض وعمليات التنمية للموارد المالية(Yakubu &Ünvan. 2020: 2) لذلك لجأت اغلب المصارف الى استخدام سياسة التسويق المصرفي لجذب الودائع بثتى الطرائق بسبب شدة المنافسة بينها. وتعرف الودائع بأنها الاموال المصرح بها بأي عملة كانت والتي يتم ايداعها في المصرف وتكون واجبة الأداء عند الطلب او في تاريخ الاستحقاق المعلوم (666 : Do. al. et.2021).

- الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) : هي الأموال التي يودعها الأفراد او الهيئات لدى المصرف بحيث أن ارتفاع مقدارها يعنى زيادة قدرة المصرف على خليق الائتمان، ومن ثم تحقيق الأرباح (Ross .Hudgins,2007:387).
- ودائع التوفير(ودائع الادخار): وهي الأموال التي يحتفظ بها اصطحابها لدى المصارف لغرض الادخار، و تدفع ودائع التوفير فوائد عادة أقل من أسعار الفائدة في السوق(وليس لها تاريخ استحقاق محدود ، وعادة ما يمكن سحبها عند الطلب () . Fabozzi, 2010:44

-الودائع لأجل: يتميز هذا النوع من الودائع بأن له تاريخ استحقاق محدد يتم الاتفاق عليه بين المودع والمصرف (Mishkin & Eakins , 2018 :67)

ب- **الاقتراض Borrowing** : تعتمد معظم الشركات على التمويل المقرض بالإضافة الى التمويل بالملكية لتمويل عملياتها (Atrill. 2017 :250)وهي كما يلي :

- **الاقتراض من المصارف التجارية : Banks Commercial from Borrowing** وهو احد اهم مصادر التمويل التي تلجأ اليها المصارف التجارية عند مواجهة حالة عجز في السيولة او عندما تكون بحاجة الى اموال لغرض توظيفها ،ويتمثل هذا النوع من الاقتراض بعدة صور اهمها شهادات الإيداع وفائض الاحتياطي الإلزامي فضلاً عن اتفاقيات اعادة الشراء والقروض المباشرة التي لا تتجاوز مدتها سنة، ومع اهمية هذا المصدر ألا انه قد يعطي فكرة عن ضعف المركز المالي للمصرف المقرض نظرا لان ظروف المصارف متشابهة نوعاً ما (Gregorić et al , 2014 : 67).

- **الاقتراض من البنك المركزي : Bank Central from Borrowing** يلجأ المصرف التجاري للاقتراض من البنك المركزي في حال زيادة طلبات الاقتراض من المصرف بشكل لا يستطيع مواجهتها او في حال انخفاض مستوى السيولة النقدية الى الحد الذي يهدد قدرته في مواجهة طلبات السحب على الودائع ومن ثم فالبنك المركزي يدعم مركزه المالي من خلال هذه القروض التي لا تزيد مدة سدادها عن السنة(Yakhshibaev, 2011:60) باعتبار ان إحدى وظائف البنك المركزي الأساسية هي الملجأ الاخير للإقراض والتي تفرض عليه تقديم التمويل إما بصورة مباشرة للمصارف التجارية من خلال القروض أو توفير السيولة من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية لديها.

2- **مصادر التمويل طويلة الأجل : Sources Financial Term – Long** : هي مصادر التمويل التي تستحق السداد لمدة من سنة فاكثر، و تتضمن الديون طويلة الأجل للشركات قروض طويلة الأجل و اصدار السندات و الاستئجار (Damodaran,2012:63)وأن المصارف التي تعتمد في تمويلها على الديون طويلة الأجل تنمو بنسب اسرع من المصارف التي تعتمد فقط على مصادر التمويل الذاتية وقصيرة الأجل (Leon,2020 : 67) وتحصل المصارف على هذا النوع من التمويل من خلال اقتراضها من سوق رأس المال والمصارف الأخرى :

أ-**الاقتراض من سوق رأس المال**: هذا النوع من الاقتراض يلجأ له المصرف لتدعيم رأسماله و زيادة طاقته الاستثمارية، كما تعتبر هذه القروض حماية للمودعين من المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، و يتمثل هذا النوع من الاقتراض، إما في إصدار المصرف سندات طويلة الأجل، أو من خلال اقتراض مباشر من المصرف أو أي مؤسسة مالية أخرى

غير البنك المركزي والبنوك التجارية، و في كلتا الحالتين يدفع البنك فائدة على هذه الأموال حسب آجال استحقاقها.

ب- **القروض طويلة الأجل Loans Term – Lon** الشكل الثاني من الديون طويلة الأجل يتمثل بالقروض المباشرة

التي تتجاوز آجالها السنة الواحدة وقد تصل الى ثلاثين عام ، ويحصل عليها من البنك المركزي او مؤسسات التأمين او غيرها من المصارف التجارية المدرجة في السوق لغرض استثمارها في الأصول الثابتة . وهذا النوع من القروض يكون متاح فقط للمصارف الكبيرة ذات المركز المالي القوي ، إذ يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة (Ahmed&Elhadi2017:290)، وهو يمثل الأموال التي تحصل عليها المصارف عن طريق الاقتراض طويل الأجل من المصارف والمؤسسات المالية. و من الخصائص المميزة للقروض انه يتم الاتفاق بين المقرض والمقرض على شروطه (مبلغ القرض، تاريخ الاستحقاق، معدل الفائدة) لذلك يعتبر مصدر مهم للتمويل خاصة في اقتناء الموجودات الثابتة، وقد يكون ببعض الحالات البنك المقرض هو البنك المركزي (Atrill & McLaney, 2017 : 2)

- السندات: السند هو عبارة عن مستند مديونية تصدره الشركات و يعطى لحامله الحيق في الحصول على القيمة في تاريخ الاستحقاق كما يعطيه الحيق بالحصول على عائد يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية ، وهو شهادة تشير إلى أن الشركة اقترضت مبلغاً معيناً من المال توافق على سداه بتاريخ لاحق (Siegel & Shim,2007:357).

- الاستئجار: الاستئجار هو احد اشكال التمويل المتاحة أمام الشركة لتحصل على احتياجاتها من الموجودات الثابتة بدال من شرائها لغرض انجاز العمليات التشغيلية داخل الشركة ، فيبتم استعمال تلك الموجودات في العمليات بدلاً من امتلاكها ، كيون امتالك هذه الموجودات يؤدي البى تجميد مقدار اكبر من الأموال وبالإمكان توجيهها لتسديد قروض او استثمارها في مجالات اخرى (Atrill & McLaney ,2016 :612).

ج- **لتأمينات المختلفة Insurance Various** تتمثل بالتأمينات النقدية او تأمينات الاعتمادات المستندي التي يضعها الأفراد في المصرف (الصيرفي ، 2007 : 49) .

د- **الأرصدة والصكوك مستحقة الدفع Fee Collection of Cheques**: هذا المصدر يشكل نسبة ضئيلة من مصادر تمويل المصارف فضلاً عن انه مصدر تمويل غير ثابت ويدرج تحت مسمى المطلوبات الأخرى(نزبهة بعبدي ، 2016 : 46) .

2-2- محددات (عوامل) قرار التمويل للمصارف التجارية Financing of Determinants The Decision in

Commercia Banks تعتمد المصارف التجارية عند اتخاذها لأي قرار يخص مواردها المالية بالزيادة الى المفاضلة بين مصادر التمويل وهذه القرارات تتأثر بمجموعة من العوامل سيتم تناولها تباعاً : الاختيار بين مصادر التمويل ان تناول هذا الموضوع لا يمكن أن يكون موحد لجميع المؤسسات في كل الظروف ، أي أن مصدر التمويل التالي يختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر ، وهناك عوامل يجب مراعاتها قبل اختيار مصدر التمويل وهي :

1. المرونة المالية Flexibility Financial تشير لمدى قدرة ادارة المصرف على تحديد مقدار وتوقيت احتياجاته المالية

بالشكل الذي يمكنه من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة (Brigham & Houston , 2019 :482) .

2. الربحية Profitability ان تحقيق المصرف عائداً مناسباً لمالكة يعد من الأهداف الرئيسية له، وتحقيق هذا العائد يعتمد على قرارات التمويل التي تتخذها الإدارة من حيث اعتمادها على اموالها او على أموال الغير (Shrestha ,2010:24) .

ومن ثم فإن المصارف التجارية تعمل على تحقيق هدف الربحية من خلال قرارين هما:

- قرار التمويل : Decision Financing يتعلق بتشكيلة المطلوبات التي يمكن حصول المصرف عليها لغرض تمويل الاستثمار بموجوداته. وينعكس اثر هذا القرار على الربحية من خلال الترتيب الأفضل لمصادر التمويل المتمثلة (بحقوق الملكية والودائع

والدائنين) بالشكل الذي يحقق افضل عائد ممكن للمصرف (Omondi & Muturi , 2013:10)

- قرار الاستثمار : Decision Investment هو القرار المتعلق بكيفية استخدام المصرف للموارد المالية المتاحة له لغرض اقتناء مختلف انواع الموجودات (Dela al et. 2020 : 1) ومن ثم يظهر اثر هذا قرار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المالية المتاحة بالشكل الذي يحقق التوازن في استثمار كل بند من بنود موجودات المصرف.
3. المخاطر : Risks إن هدف تعظيم ثروة المالك يتطلب من إدارة المصرف التوفيق بين فرص العائد المرتفع والمخاطر المترتبة عليها ، فزيادة الموارد المالية عن طريق الاعتماد على التمويل الممتمك يؤدي الى زيادة ملاءة رأس المال ، في حين ان اعتماد المصرف على التمويل المقترض لتنمية الموارد المالية يقلل من الملاءة إذ أن التمويل المقترض قد يكون اكثر مخاطرة من وجهة نظر الملاك كونهم لا يستطيعون الحصول على الأرباح الا بعد حصول المقرضين على الفوائد ، وفي حال تصفية المصرف فأن المقرضين تكون لهم الأولوية في الحصول على حقوقهم من الأموال ، والمتبقي منها يوزع على الملاك العاديين (حملة الأسهم العادية) (Javed & Mirza, 2013 : 46) .
4. تكلفة الأموال : Costs Financing تتأثر القرارات المالية بتكلفة مصادر التمويل من حيث التمويل بأموال الغير او اموال المصرف, إذ تتمثل تكلفة الأموال المودعة بمعدل الفائدة الصريح الذي يدفعه المصرف لا صاحب الودائع . اما تكلفة المصادر الخاصة التي تضم على الأسهم العادية والأرباح المحتجزة فتتمثل بتكلفة الفرصة البديلة من حيث الأرباح المحتجزة والأسهم العادية بالعائد الذي يطلبه الملاك العاديون لقاء امتلاكهم لها (Brigam & Ehrhard , 2011:344) فلا بد من اجراء مقارنة من حيث كلفة كل مصدر واختيار المصدر اقل كلفة, فإذا كانت اسعار الفوائد مرتفعة في السوق المالية فالأفضل تمويل المصادر طويلة الأجل بالأسهم لان تكلفة السندات تكون مرتفعة .
5. الطاقة الاستثمارية Capacity Investment هو ان حجم الأموال المعدة للاستثمار تؤثر في قرارات الإدارة المالية. فغالبا ما تنص اللوائح الإرشادية على ضرورة احتفاظ المصرف بحد ادنى من الأموال المودعة لدى البنك المركزي بشكل احتياطي قانوني . وتجدر الإشارة إلى ان نسبة الاحتياطي التي يفرضها البنك المركزي على ودائع التوفير ولأجل تكون اقل من تلك النسبة المفروضة على ودائع المصرف الجارية , ومن ثم فأن الطاقة الاستثمارية لودائع التوفير ولأجل تكون اكبر من الطاقة التي توفرها الودائع الجارية (Suresh&Paul,2014:94) (Nilssen , 2014 : 26) .
6. أجل الاستحقاق : Maturity Fixed بشكل عام تفضل المصارف التجارية مصادر تمويل طويلة الاجل , لإمكانية توظيفها في استثمارات مريحة نظرا لآجالها الطويلة (1: 2018) (Drechsler al et , 2018), لذا تختار المصارف مصادر تمويل يتزامن وقت سدادها مع مواعيد توفر السيولة, فأن أفضل مصادر التمويل في هذا المنظور هو التمويل الممتمك.
7. سمعة المصرف Reputation: أي عدم تعرض سمعة المركز المالي للمصرف للتشكيك تؤثر في قرارات التمويل . (Vig , al et . 2017 . 41) .
8. تركيبه رأس المال: وتعتبر من الخيارات المطروحة أمام المؤسسة , فمثلا إذا كانت نسبة الديون مرتفعة فقد لا تستطيع المؤسسة طرح السندات ولا بد لها من بيع الأسهم, فالمهم أن تحتفظ المؤسسة بنسبة متوازية من مصادر التمويل
9. طبيعة عمل المؤسسة : يفيد هذا المحدد في خيارات التمويل , فمثلاً هناك بعض المؤسسات التي لا تمتلك الكثير من الموجودات الثابتة لرهنها أو لبيع السندات بضمانتها مثل المصارف وشركات التامين وشركات مالية اخرى , وبالتالي قد تكون مثل هذه المؤسسات مجبرة على إصدار الأسهم بدلاً من السندات .
10. التوقيت: أي مراعات الظروف الاقتصادية للبلد أثناء التمويل, فإذا كان البلد يمر بمرحلة نهاية الركود ويتجه لمرحلة الانتعاش فمن الأفضل أن يتم التمويل بالأموال المقترضة لأن أسعار الفائدة منخفضة وتستطيع المؤسسة تسديد الفوائد والأقساط بكل سهولة , أما إذا كان البلد يمر بمرحلة الركود فمن الأفضل أن يتم التمويل بالملكية (أصدرا أسهم).

11. الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام: أي أن يتم تمويل الموجودات الثابتة من مصادر طويلة الاجل (ملكية وقروض طويلة الأجل) اما الموجودات قصيرة الاجل فتتمول بمصادر تمويل قصيرة الأجل , وذلك لإيجاد توافق التدفقات لنقدية تجنباً للتعارض مع الربح (عقل, 2006: 155).

2-4- تكلفة الهيكل التمويلي : يقصد بتكلفة الهيكل التمويلي أي تكلفة مصادر الأموال التي يستخدمها المصرف في تمويل عملياته المختلفة وللاستثمارات ومنح الائتمان، وتؤثر تكلفة الهيكل التمويلي في اختيار مزيج الهيكل التمويلي الأمثل بالشكل الذي يضمن تخفيض تكلفة الأموال إلى أدنى حد ممكن وتحقيق الربحية وتوفير السيولة وعند مستوى مقبول من المخاطر، حيث يرتبط قرار الاستثمار الذي يتخذه المصرف بقرار التمويل لديه، حيث أن القيام بالاستثمارات المختلفة يتوقف على كيفية التمويل وتكلفة كل مصدر من مصادر الأموال فمثلاً إذا كان العائد وكانت تكلفة التمويل هي أيضا 10% فهذا يعني أن هذا الاستثمار لا يعد المتوقع من استثمار معين 10 % بالنفع على المصرف ولا يحقق له أي إضافة، وبالتالي ينبغي عليه في هذه الحالة إما تخفيض تكلفة التمويل بالبحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة أو البحث عن استثمارات ذات عائد أعلى، ووفقاً لذلك ينبغي على المصرف اختيار استثماراته بالشكل الذي يحقق لها عائد مقبول وأعلى من تكلفة الأموال وعند مستوى مخاطرة مقبول

2-5- هيكل التمويل الأمثل Structure Financing Optimal : عرف الهيكل المالي الأمثل بأنه هيكل التمويل الذي يحقق أكبر قيمة للمنشأة، وبالتالي فهو يحقق أقصى قيمة سوقية للسهم، وعرف أيضاً بأنه المزيج التمويلي المناسب من المصادر الطويلة الأجل والذي يؤدي إلى تدنية التكلفة الكلية للأموال . ويمكن الوصول إلى الهيكل المالي الأمثل عندما تتساوى التكلفة الحدية الحقيقية لكل مصدر من مصادر الأموال. ويعتبر تحديد الهيكل المالي الأمثل مهمة صعبة، إذ يلعب الرأي الشخصي لمتخذ قرار تشكيل الهيكل المالي دوراً مهماً للغاية، وهيكل التمويل الأمثل هو الذي يحقق التوازن بين كل العوامل المؤثرة في الهيكل المالي بطريقة مناسبة، ومن السمات العامة له أنه يعود بالربح على المنشأة، وأن لا يتجاوز اقتراض المنشأة الحد الذي يهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ويتضمن أقل مخاطرة ممكنة، وهو هيكل مرن يتميز بالمقدرة على تعديل مصادر الأموال "وكذلك عرف بأنه : "الهيكل التمويلي الذي يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال الشركة إلى الحد الأدنى مع تعظيم قيمة الشركة أو سعر السهم في نفس الوقت" " إن طريقة التمويل بالملكية أو بالقروض تؤثر في ربحية المشروع وربحية السهم الواحد، وأنه يمكن اختيار هيكل التمويل الذي يكبر هذا الربح إلى أقصى حد، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان اختبار هيكل التمويل الذي يحقق توازن بين الأرباح وبين المخاطر المرتبطة بهيكل التمويل .

2-6- العلاقة بين الهيكل التمويلي والفشل المالي في المصارف التجارية

Structure Between Relationship Performance and Financial in Commercial Bank

ان الآراء ونتائج الدراسات قد تباينت حول العلاقة بين تركيبة الهيكل المالي ولأداء المالي للمصارف وخاصة فيما يتعلق بزيادة نسبة الودائع او رؤوس الأموال ومن له التأثير الأكبر في اداء المصرف المالي. فنجد ان الكثير منها تعارض زيادة رأس المال ، وذلك لكونه اكثر تكلفة من الديون فهو يحمل المصرف مستويات مرتفعة من المخاطر قد تؤدي الى افلاسه ومن ثم يكون له تأثير سلبي في اداء المصرف المالي بشكل عام وعلى ربحية بشكل خاص. في حين توجد العديد من الدراسات الأخرى تؤكد المنافع الكبيرة التي تحققها زيادة رأس المال وما لهذه الزيادة من تأثير ايجابي في اداء المصرف فهي تحقق له الاستقرار والأمان كونها توفر التمويل لازم للأصول وتحقيق الربحية ، واكدوا ان التكلفة المبدئية التي تترتب على هذه الزيادة يمكن استردادها من خلال زيادة هامش الإقراض ومن ثم يؤدي الى تحسين اداء المصرف المالي. اما من الناحية النظرية فكان هناك اتفاق حول المنافع واسعة لرأس المال لما يحققه من استقرار وامان للمؤسسات والنظام المالي ككل . ونتيجة لما سبق ترى الدراسة ان العلاقة بين الهيكل المالي والأداء يجب ان تكون موجبة، لاسيما ان المصارف هي مؤسسات يتركز عملها الأساسي على قبول الودائع ومنح الائتمان ، لذلك ينبغي ان تمتلك نسبة ودائع تفوق نسبة رأس المال كون المصارف بشكل عام تفضل التمويل من خلال

الودائع. لكن هذا لا يلغي الدور المهم لرأس المال فهو خط الدفاع الأول بالنسبة للمصرف، وان اعتماد المصرف بالتمويل على الودائع او رأس المال يكون بناءً على الظروف السائدة والمخاطر التي يواجهها. فزيادة نسبة الدين او زيادة رأس المال تعني زيادة مصادر التمويل ومن ثم زيادة الأصول المنتجة للعائد. لكن تحقيق هذا العائد يتوقف على كفاءة ادارة المصرف في ادارة هيكلها المالي وتحقيق الموازنة بين تكاليف ومنافع مصادر التمويل الذاتية والخارجية والعمل على توظيفها في استثمارات ذات عوائد مناسبة .

2-3- نسب مؤشرات الهيكل المالي

1- نسب التمويل بالملكية يعد رأس المال الممتلك احد العوامل الاساسية لأداء المصارف اذ يعرف بانها مقدار الاموال المتاحة لدعم أنشطة المصرف والعمل كحاجز وقائي يمنع تسرب الخسائر التي يتعرض لها المصرف الى أموال المودعين فهو بمثابة مصدر يوفر الحماية عن طريق استقرار المصرف وكفاءته (Ongore, 2013 : 240) . اما كفاية رأس المال : فهي تجسد مدى القوة والسلامة المالية للمصرف لغرض تعزيز ثقة أصحاب المصلحة من مستثمرين ومودعين ودائنين، وتعكس ما إذا كان المصرف قادر على مواجهة الصدمات غير المتوقعة التي تواجهه في المستقبل (الموسوي وآخرون, 2018: 177) فكفاية رأس المال : تتمثل بالعلاقة التي تربط الموارد المالية المتاحة أمام المصرف بالمخاطر المحيطة به وتستخدم للتعرف على الملاءة المالية للمصرف، وهناك نسب مالية لقياس وتقييم التمويل بالملكية وهي:

1-1- نسبة رأس المال الممتلك / مجموع المطلوبات وحق الملكية "وتقاس هذه النسبة بحاصل قسمة حق الملكية على إجمالي المطلوبات وحق الملكية , فكلما ارتفع نسبة حق الملكية دل على ارتفاع نسبة التمويل للممتلك مقارنة بالتمويل المقترض(المياح, 2019: 77) إذ تشمل حقوق الملكية رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة"

1-2- نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات : تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد المصرف على حق الملكية في تمويل الموجودات، وينظر البنك المركزي اليها بشيء من الاهتمام عند قياس كفاية حق الملكية، الا أنها تعاني من بعض العيوب من اهمها " تعارضها مع مصالح الملاك(المساهمين) فزيادتها يعني تحقيق حماية افضل للمودعين , الا انها تؤدي انخفاض في معدل العائد على حق الملكية مما يلحق الضرر بالمساهمين(ابو حمد ,الجبوري, 2005: 149)

1-3- نسبة الأرباح المحتجزة / مجموع المطلوبات وحق الملكية: "التمويل بالأرباح المحتجزة وهو عبارة عن تلك الأموال الفائضة القابلة للتوزيع في المصرف، ويعتبر أفضل أنواع التمويل للمصرف وذلك لانخفاض كلفة التمويل بالأرباح المحتجزة أي تكون هذه الكلفة شبه معدومة وتقاس نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة بحاصل قسمة الأرباح لمحتجزة على إجمالي المطلوبات وحق الملكية".

2- نسب التمويل المديونية) Leverage (indebtedness) : وهو يعني إلى أي مدى يستخدم المصرف التمويل لموجوداته عن طريق الديون اي(مقارنة الأموال المقدمة من الغير من قروض) بتكاليف ثابتة التي يتوجب على المصرف المؤسسة المالية دفعها بالأموال المقدمة من مالكي المصرف (أبو حمد والجبوري, 2005: 290) بمعنى ان الرفع المالي "مرتبط بهيكل التمويل وكلما زاد اعتماده على مصادر خارجية للتمويل زادت درجة الرفع المالي. ويقيم هذا من خلال :

2-1- نسبة مجموع المطلوبات/ مجموع الموجودات : تقاس هذه النسبة نسبة التمويل الخارجي للمطلوبات من مجموع الموجودات التي مولت بتمويل مقترض , وأن ارتفاع النسبة تعني أن أكثر موجودات المصرف مولت بتمويل مقترض نسبة إلى التمويل الممتلك , ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطنة لأنها تؤمن لهم حماية أكثر في حالة تعرض المصرف لأزمات مالية (العامري, 2013: 79). لان زيادة المديونية تقلل من هامش الامان، وبالتالي تعرضهم للخسارة.

2-2- مجموع المطلوبات / مجموع حق الملكية : تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات المصرف بالمقارنة مع مساهمة المالكين , اذ يحصل المصرف على موجوداته من اموال المالكين ومن الديون المقرضة من الدائنين , ومساهمة المالكين بالجزء الاكبر من هذه الاموال يزيد من اطمئنان الدائنين قدرة المصرف بتسديد التزاماته (العامري, 2007: 112) .

2-3- مجموع الودائع / مجموع حقوق الملكية : ويعني ارتفاع هذه النسبة ازدياد مخاطر سيولة المصرف وانخفاض متانة رأسماله (الشماع وعبد الله, 1990: 88) . "تعد الودائع المصدر الأكبر والاهم من بين مصادر التمويل لدى المصارف وتحدد الودائع قدرة المصرف على الإقراض بنسبة معينة من تلك الودائع، وكلما ارتفعت نسبة التمويل بالودائع دل على ارتفاع نسبة التمويل بالودائع مقارنة بالنسبة للتمويل "الممتلك".

2- الفشل المالي financial failure

2-1- الفشل المالي والحد من مخاطرة Predict financial failure and reduce risk

شهد عالم المال والاعمال مؤخراً العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، مما أدى الى عدم استمرار الكثير من المؤسسات المالية وتوقف انشطتها، وكانت بوادر هذه الازمات منذ ثلاثينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الامريكية وإلى هذا اليوم ، واخذت هذه المؤسسات بتزايد التعرض الى الفشل المالي ، لهذا فمادامت المؤسسات تعمل في ظروف محفوفة بمخاطر كثيرة ومتنوعة تزيد من احتمالات تعرضها للفشل، فإنه يتوجب عليها إعطاء أهمية بالغة للتنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال دراستها وتحليلها لكل المستجدات والوسائل المختلفة التي توصلت لها الأبحاث والدراسات الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع ، ونخص بالذكر الأساليب الكمية، من خلال استخدام بعض النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في دقة التنبؤ بالوضع المستقبلي لمؤسسات الأعمال من ناحية قدرتها على الاستمرار او تعرضها الى الفشل المالي، ولضمان تلك الاستمرارية فقد تم الاعتماد على النسب المالية بوصفها ادوات لبعض النماذج الاحصائية لإمكانية التنبؤ بالفشل المالي ، وذلك أبتدأ من استخدام أنموذج (Z-score) من قبل استاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (Edward Altman) في عام 1968 .

2-2- ماهية الفشل المالي What is financial failure إن الفشل المالي له ابعاد وتأثيرات مختلفة على اصحاب المصلحة وهذا نابع من حجمه , وان تحديد المؤسسات المعرضة للفشل المالي يمثل تحدياً للمعنيين, لذا فإن ايجاد مفهوم دقيق قد يمنع حالة سوء الفهم(Okay, 2015:4) الناتج من عدم سطوع منظور مفاهيمي حول فشل المؤسسات مما ادى الى ظهور مفاهيم وتحليلات متنوعة لفهم الفشل المالي (النعمي, 2017; 697) وان كلمة الفشل Failure هي الكلمة المرادفة للكلمات الأربعة بالإنكليزية والتي تستخدم بصورة متبادلة هي (Bankruptcy, Insolvency, Hardship, Default) وتعني (التعثر , العسر , الإعسار , الإفلاس) ولكل مصطلح مفهومه الخاص في عالم المال والاقتصاد (بحيث, 2015: 4) . ويمكن تناول هذه الكلمات او المفاهيم على التوالي وكما يلي :

2-2-1- التعثر المالي المصرفي Bank financial insolvency: هو نشوء أزمة نقص السيولة في المصرف و تراكم خسائره لعدد من السنوات كنتيجة لقرارات إدارية ومالية خاطئة, ويعد المصرف متعثراً إذا بلغت خسائره المتجمعة بنسبة 75% من راس ماله (الصدیق, 2017: 4) بسبب وجود فجوة بين إجمالي المطلوبات وإجمالي الموجودات تؤدي لتآكل رأس مال المصرف (آل شبيب , 2012: 269) وله عدة أنواع :

- التعثر المالي في الأجل القصير : عدم قدرة المصرف على تحقيق فائض نقدي لسد التزاماته قصيرة الأجل (بحيث, 2015: 5).

- التعثر الاقتصادي هو الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمار عن التكلفة الدفترية لرأس المال (الطويل, 2008: 58) وهناك عدة طرق لمعالجته منها: اعادة هيكله المصرف مالياً وإدارياً (كإعادة تقييم الاصول , مبادلة المديونية بالملكية ,

زيادة راس المال زيادة التدفقات النقدية الداخلية . خفض التدفقات النقدية الخارجة) (عبد اللطيف, 2017: 15). العمل بنظام التأمين على الودائع : الذي يهدف الى تعويض المودع المضمون عن الخسائر التي يتعرض لها في الاموال (Basel.,2009:5), الاندماج القسري للمصارف المتعثرة: يتم اللجوء اليه لإنقاذ المصارف المتعثرة مع مراعاة حماية حقوق اصحاب المصلحة في المصرف المتعثر لاسيما المودعين غير المؤمنين في اطار نظام التأمين على الودائع والذين يتضررون كثيراً "من تصفية المصرف.

2-2-2- العسر المالي (ضائقة مالية) financial hardship: ويحصل عند وقوع عدد من الاحداث الصعبة للمصرف منها, عندما تكون مطلوباته اكبر من موجوداته, وصعوبة تحويل الموجودات الى سيولة نقدية لتغطية التزاماته(المرشدي, 2018: 258) وهو على مظهرين .

- العسر المالي الفني : وهو يعني عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل التي استحققت فعلاً أو سوف تستحق في الأجل القصير (السيدية والهاشمي, 2016: 110), ويسمى عسراً فنياً إذا كان لدى المصرف أموال كافية لسداد الالتزامات وهذه الاموال هي ليست نقد جاهزاً مثل الاستثمار في الذمم المدينة(الزبيدي, 2008: 191).

- العسر المالي الحقيقي : وهنا تصبح المشكلة ذات صعوبة حادة وخاصة في الحصول على السيولة , وعدم قدرة المصرف على مواجهة احتياجاتها النقدية وصعوبة تحويل الموجودات الى موجودات نقدية سائلة لتغطية الديون المستحقة, وهو اشد خطورة من العسر المالي الفني (البريفكاني, 2017: 271) ،ويصبح المركز المالي للمصرف مثقل بالديون, بمعنى ان تكون القيمة الدفترية للمطلوبات أكبر من الموجودات وأن صافي رأس المال أقل من صفر او سالب .

2-2-3- الاعسار المالي : Financial Insolvency : ويعني الانخفاض في القوة الإرادية للمصرف الذي يحدث في لحظة ما , واحتمال غير ضئيل ان المصرف سيصبح غير قادر على دفع نفقاته واعباء ديونه (بحيت, 2015: 6).

2-2-4- الافلاس bankruptcy: هو الوضعية التي لا تستطع عندها الموجودات المتاحة للمصرف لمواجهة المستحقات من أجمالي الموجودات (الصدیق, 2017: 6) فهو صورة من صور الفشل والمرحلة النهائية التي يصل عندها المصرف الى الفشل المالي وتعني قانونياً حالة الافلاس القضائي الذي يصيب المصرف (السيدية والهاشمي, 2016: 110), لذا فمصطلح " الفشل المالي Financial Failure" هو الاكثر دقة لأنه يدل على ضعف المصارف من الناحية المالية .

فهو: " التوقف كلياً وعدم القدرة عن سداد الالتزامات المستحقة على المصرف في مواعيدها المحددة , مما يؤدي الى الافلاس وتوقف نشاط المصرف نهائياً وخروجه من سوق الصناعة " (Constantinid,2007:37). او هو "عجز الفوائد التي يجنيها المصرف لتغطية جميع التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال " (البريفكاني : 2017, 269) .

2-3- مظاهر الفشل المالي Signs of financial failure : تشير العديد من الدراسات المتخصصة بالأزمات المالية بان المصارف التي قد تتعرض الى الفشل المالي يكون لها عدة مظاهر ومنها :

1- الاعتماد المتزايد على الاقتراض وهذا يعمل على زيادة الرفع المالي (الحمداني والقطان, 2014: 449), أي إن القيمة الدفترية للمطلوبات أكبر من القيمة الدفترية للموجودات (Rose & Jaffe,2008:431).

2- عدم تحديث الأنشطة الإدارية والفنية بما يتلاءم مع مستوى التطور التكنولوجي بما يؤثر بالتكاليف, اخفاق المصرف في اكتشاف أنشطة مريحة جديدة في السوق (بحيت, 2015: 6) .

3- انخفاض في حجم التسويق من الخدمات المصرفية مع تزايد حدة المنافسة بين المصارف.

4- تخلف وتراجع في مستوى القيادة الإدارية والمالية للمصرف وعدم ملائمة هيكلها التنظيمي (عبد اللطيف, 2017: 10)

2-4- أسباب الفشل المالي Reasons for financial failure: يمكن تصنيفها الى عوامل داخلية : تلوح الى معوقات داخل المصرف تشير الى المعلومات التي تدل على تدهور (نسب كفاية راس المال والسيولة وجودة الموجودات والإدارة والأرباح) تعمل

كجس انداز بالفشل المالي المحتمل للمصرف (Fungacova.et.at,2015:4) , وعوامل خارجية : ويمكن تصنيفها الى عدم الكفاءة في التطور والتنظيم واضطرابات سوق العمل والكوارث الطبيعية , فضلاً عن التغيرات الاقتصادية والتنافسية والقيود الحكومية والتغيرات التكنولوجية , أي وهي العوامل الخارجة عن ارادة المصرف (Outecheva,2007:19) ومن هذه العوامل مثلاً كتقلبات اسعار الصرف وارتفاع اتجاهات التضخم , حدوث أند ماجات مالية لتكوين مؤسسات عملاقة تسيطر على السوق المالي والمصرفي, مشكلات التعامل مع الحكومة مثلاً مع اجهزة الضرائب والجمارك , عدم الاستقرار السياسي والامنّي, التطورات العلمية والمتسارعة للمؤسسات المالية الدولية وتخلف التكنولوجيا للمؤسسات المالية بالدول النامية, (Babanskiy,2012:11).

2-5- طرق او وسائل علاج الفشل المالي **Methods or means of treating failure** وهي كما يلي :

5-1- استراتيجية اعادة الهيكلة المالية : وتتضمن اتباع إدارة المصرف استراتيجيات جديدة من شأنها ان تساعد على معالجة الخلل المالي والابقاء على المصرف , وإن علاج هذه المشكلة يتم من ثلاث زوايا هي (رغبة الادارة والملاك والدائنين) في استمرار عمل المصرف وتخفيض احتمالية حدوثها مستقبلاً من خلال صيغ واساليب اجرائية كما بينها (سليمانى,2016: 28) :

1- معالجة مديونية المصرف المتعثر : وذلك من خلال : اعادة تقييم الموجودات : ويتم على ضوء قيمتها السوقية وليس الدفترية, وان ذلك سوف يحسن من مؤشر نسبة المديونية . أبراء ديون المصرف : اي تنازل صاحب الحق الألع. اعادة جدولة الديون: من خلال الدخول بتسويات مع المقرضين وتحويل ديون المصرف قصيرة الاجل إلى ديون طويل الاجل, فضلاً عن إيقاف سداد اقساط الدين لفترة والحصول على مدة سماح جيدة , إيقاف جزء من التدفقات النقدية . الخارجة . رسمة الديون : تحويل دائني المصرف الى مساهمين فيه كلاً بنسبة ديونه من اجل زيادة رأس ماله .

2- التمويل : يصعب على المصرف المتعثر الحصول على مصادر تمويل في ظل الوضعية التي يمر بها, لذا تعالج هذه الحالة من خلال : زيادة رأسمال المصرف : يشترط لزيادة راس المال شرطان هما اكتتاب بكامل رأسمال المصرف (أي ان يتم دفع رأسماله المصرح به بالكامل من قبل المساهمين) , حيث ليس من المنطقي زيادة رأسمال و هو لا يزال دائناً" . تخفيض راس ما ل المصرف: اي تخفيض رأسمال المصرف المكتتب وغير المكتتب به ويتم عملية التخفيض اذا بقي جزء من رأسمال المصرف. 3- زيادة التدفقات النقدية الداخلة :ويمكن تحقيق ذلك من خلال تغيير سياسة تحصيل ديون المصرف كمنح خصم تعجيل الدفع, بيع الموجود القليل القيمة كالخردة والتالف او ايجار بعض موجودات المصرف الثابتة.

4- خفض التدفقات النقدية الخارجة: ومنها الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين لاسيما

الالتزامات القصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الاجل ,خفض كمية المشتريات والشراء بالأجل بدل المقدم او .

5-2- استراتيجية اعادة الهيكلة الادارية **management restructuring strategy** وتشمل مثلاً : اعادة النظر بسياسات الانتاج بغرض تحسينه وخفض تكاليفه , البحث عن سياسات تسويقية لزيادة الفاعلية التسويقية واكتشاف منافذ جديدة , فضلاً عن اعادة دراسة سياسات الافراد لزيادة فاعلية العنصر البشري وخفض تكاليفه ,زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة ومن ثم التكاليف الكلية ,خفض التكاليف الادارية عبر التخلص من الانشطة غير الاقتصادية (بحيت,2015: 13).

2-6- نموذج **Sherrod Model** للتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة يعد هذا النموذج من أكثر نماذج التنبؤ بالفشل المالي وهي (قيمة Z) ملائمة لقطاع المصارف,حيث يعتمد النموذج على ثلاث مؤشرات مالية مستقلة و6 اوزان نسبية لمعاملات دالة التمييز التي اعطيت لهذه المتغيرات (الجنابي, 2018: 74) وحسب صيغة دالة الارتباط التالية والجدول (1-2) $Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$

جدول (2-1) النسب المالية لمتغيرات نموذج Sherrod انواعها مع اوزانها النسبية

م المتغير	النسب	نوعها	وزنها النسبي بالنقاط
X1	صافي راس المال العامل / مجموع الموجودات	مؤشر سيولة	17
X2	الموجودات النقدية / مجموع الموجودات	مؤشر سيولة	9
X3	مجموع المطلوبات / مجموع حقوق الملكية	مؤشر رفع	3.5
X4	الارباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات	مؤشر ربحية	20
X5	مجموع المطلوبات / اجمالي الموجودات	مؤشر رفع	1.2
X6	مجموع الودائع / مجموع حقوق الملكية	مؤشر رفع	0.1

المصدر: السيدة، موفق أحمد والهاشمي، ليلي عبد الكريم قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrod جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد- مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية /مجلة 12 العدد 36/ 2016: 117 .

هذا وسيتم اعتماد هذا النموذج في دراستنا هذه كنموذج مختار من بين عدة نماذج لتحديد من هي المصارف التي ستستمر في عملها في سوق المنافسة المصرفية من بين المصارف عينة الدراسة ؟ ومن هي المصارف التي ستكون عرضة للفشل المالي مستقبلاً ؟ وذلك للأسباب التالية :

1- اقترح Sherrod النموذج لكي يتناسب اكثر مع المصارف التجارية بسبب اختلال طبيعة العمل وحجم الاستثمار بالموجودات المتداولة واختلاف الأوزان النسبية لمكونات النموذج من النسب المالية (المرشدي 2018:263) اذ يقسم الفشل المالي للمصارف على وفق معامل Sherrod كما في الجدول (2-3).

2- تتمثل ميزة هذا النموذج في تحديد العلاقة بين درجة مخاطرة القروض من جهة ونوعية المخاطر (نوعية المؤشر) من جهة ثانية، وذلك كأساس لتسعير القروض ، ومن ثم تقييم جودة محفظة القروض في المصرف ، من ثم فإن هذا النموذج عبارة عن تقييم أو ترتيب لمخاطر الائتمان المتصلة بالقروض عن طريق تحليل مركزه المالي من واقع البيانات المالية (السيدية والهاشمي، 2016: 116).

3- يهدف هذا النموذج الى تحقيق هدفين هما:

1- تقييم مخاطر الائتمان: حيث يستخدم من قبل المصارف لتقييم مخاطر الائتمان، اذ يجري تقسيم القروض إلى خمس فئات بحسب درجة المخاطرة ، ويسير مؤشر هذا النموذج في اتجاه معاكس لاتجاه المخاطرة بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة الائتمانية وبالعكس (الموسوي، 2014:266) وكما بالجدول (2-2):

جدول (2-2) درجة المخاطرة حسب قيمة Z الفاصلة لكل فئة من معدلة الارتباط لنموذج Sherrod

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض بالفشل المالي	قيمة Z الفاصلة
الاولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الافلاس	$z < 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس	$20 < z < 25$
الثالثة	احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الافلاس	$5 < z < 20$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الافلاس	$5 > z > 5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الافلاس	$z < 5$

المصدر: الموسوي، امير علي خليل، " اختبار وتحليل نماذج الفشل المالي للشركات " جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد- المجلة العراقية للعلوم الإدارية والاقتصادية /مجلة 10 العدد 39/ 2014: 267 .

2- الفشل المالي : يستخدم للتأكيد من مبدأ استمرارية المصرف في نشاطه في سوق الصناعة المصرفية ، وذلك للتعرف على قدرة المصرف على مزاوله نشاطه في المستقبل (السيدية والهاشمي، 2016: 116) أن الغرض من استعراض هذه النماذج المختلفة والمعتمدة في عملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة بصورة مبكرة قبل تفاقمه وخروجه عن سيطرة المصرف عليه مسبباً بذلك ازمة مالية تؤدي بالنتيجة الى انهيار المصرف وتدهوره وافلاسه وخروجه من السوق المصرفي

المبحث الثالث / الجانب العملي

3-1- تحليل نسب مؤشرات الهيكل التمويلي للمصارف

1- تحليل ومقارنة التقييم الكلي لنسب التمويل بالملكية : الجدول (3-1) أدناه يبين نسبة (رأس المال الممتلك / مجموع المطلوبات وحق الملكية) (1) ونسبة (رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات) (2) ونسبة (الأرباح المحتجزة / مجموع المطلوبات وحق الملكية) (3) للعينة وللمدة ذاتها وكما مبين في الجدول (3-1) جدول (3-1) نسب مؤشر التمويل بالملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

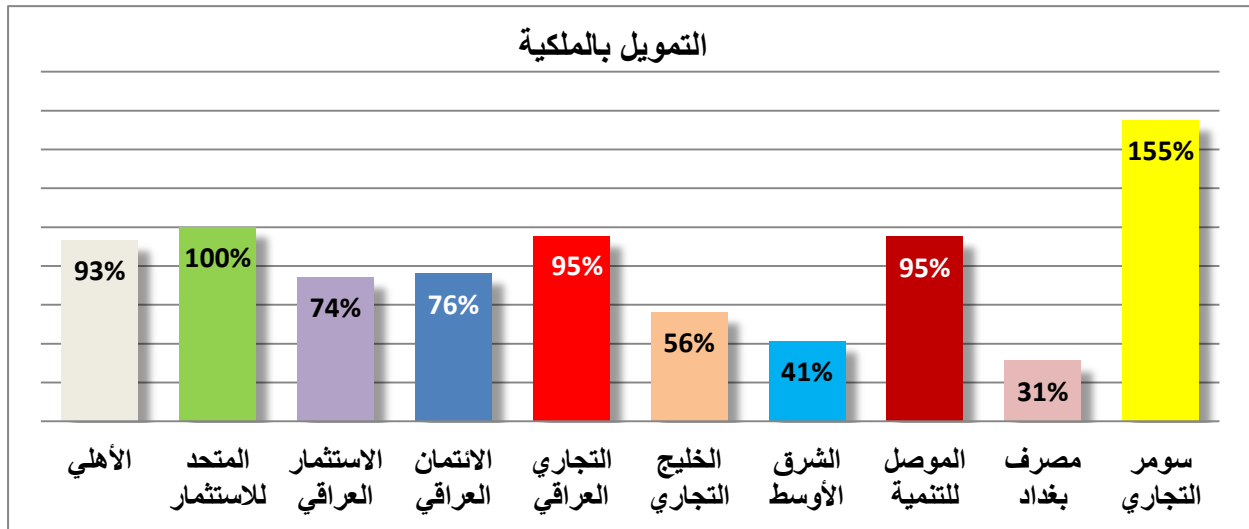
جدول (3-1) نسب مؤشر التمويل بالملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

Mean		المصارف التجارية الخاصة						المصارف
		المعادلة (3)		المعادلة (2)		المعادلة (1)		
CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	
1	93%	1	%123	1	%45	1	%110	الأهلي
1	81%	1	%86	1	%61	1	%152	المتحد للاستثمار
1	74%	1	%110	1	%37	1	%74	الاستثمار العراقي
1	76%	1	%103	1	%37	1	%88	الائتمان العراقي
1	95%	1	%87	1	%50	1	%149	التجاري العراقي
1	56%	1	%59	1	%36	1	%73	الخليج التجاري
1	41%	1	%53	1	%24	1	%45	الشرق الأوسط
1	95%	1	%89	1	%47	1	%150	الموصل للتنمية
1	31%	1	%49	1	%19	1	%26	مصرف بغداد
1	15.5%	1	%150	1	%64	1	%251	سومر التجاري

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (2004-2020)

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن هناك نمواً مرتفعاً وواضحاً في هذه النسبة للمصارف المدروسة خصوصاً للأعوام الأخيرة إذ وصلت إلى حدود بلغت أضعاف الحد الأدنى لمعايير البنك المركزي العراقي ومعايير لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية، وذلك لقيام المصارف برفع مبلغ رأس مالها المدفوع الى مبلغ 250 مليار دينار امثالاً لأوامر البنك المركزي العراقي منذ و العام 2014 , وهذا ما يؤكد اعتماد المصارف على أموالها الذاتية(التمويل بالملكية) القادرة على امتصاص المخاطر المتوقعة والحد منها كما بالشكل(3-1) .

الشكل (1-3) مؤشر التمويل بالملكية للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)



2- تحليل ومقارنة التقييم الكلي لنسب التمويل بالمديونية : الجدول (2-3) أدناه يبين نسبة جودة الرفع المالي الإجمالية والمعبر عنها من خلال نسبة (مجموع المطلوبات/ مجموع حقوق الملكية) (1) ونسبة (مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات) (2) ونسبة (مجموع الودائع / مجموع حق الملكية) (3) بوصفها معبراً عن درجة الرفع المالي للمصارف للمدة (2004-2020) وكما في الجدول (2-3):

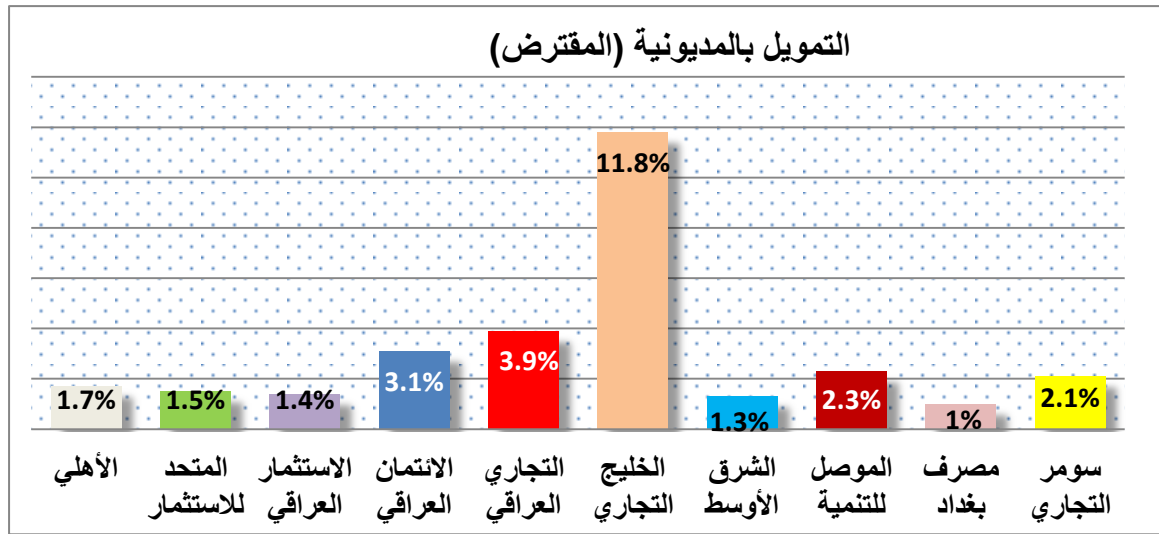
جدول (2-3) مؤشر لنسب التمويل بالمديونية للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

Mean	المصارف التجارية الخاصة							
	المعادلة (3)		المعادلة (2)		المعادلة (1)		المصارف	
	CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio		
2	17%	1	1.8%	1	1.6%	2	1.6%	الأهلي
2	15%	1	1.2%	2	1.53%	1	1.8 %	المتحد للاستثمار
2	14%	1	1.12%	1	1.74%	2	1.27%	الاستثمار العراقي
2	31%	3	6.1%	1	1.9%	1	1.24%	الائتمان العراقي
2	39%	3	8%	1	1.92%	1	1.74%	التجاري العراقي
3	12%	1	0.5%	3	20.6%	3	14.3%	الخليج التجاري
2	13%	1	0.5%	2	2.4%	1	1%	الشرق الأوسط
3	23%	2	2.2%	2	3%	1	1.71%	الموصل للتنمية
2	10%	2	0.5%	1	1.5%	1	1%	مصرف بغداد
3	26%	1	0.5%	2	3.7%	2	2.2%	سومر التجاري

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (2004-2020)

وفقاً لما سبق نلاحظ أن المصارف التجارية بعد حصولها على التصنيف (2 و 3) يشير إلى أن حق الملكية قريبة من مجموع الموجودات لدعم العمليات التشغيلية لتحقيق أعلى عائد ممكن يرفع من قيمة المصرف السوقية، حيث تكشف القراءة الأولى للجدول أعلاه التراجع الملحوظ لنسبة التمويل بالديون (الاقتراض) لمعظم المصارف، وذلك لنفس الأسباب التي ذكرتها في نسبة (هيكل التمويل المالي) من حيث قرار البنك المركزي والذي أدى بدوره إلى ارتفاع حجم الموجودات بشكل يفوق زيادة حجم مصادر التمويل الخارجية (التمويل بالمديونية أو المقترض). وكما مبين الشكل (2-3).

الشكل (3-2) مؤشر (التمويل بالمديونية) الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)



أذن فمن خلال هذا التحليل لنسب المؤشرات المالية لكلا التمويلين (الممتمك والمقترض) تبين أن معظم المصارف تمويلها لاستثماراتها يعتمد على التمويل الممتمك .

3-2- تحليل نسب مؤشرات الفشل المالي وفق نموذج Sherrod

1- تحليل ومقارنة التقييم الكلي مؤشر السيولة : الجدول (3-3) أدناه يبين نسبة جودة السيولة الإجمالية والمعبر عنها من خلال (مجموع الموجودات النقدية / مجموع الودائع) (1) ونسبة (مجموع الموجودات النقدية + شبه النقدية / مجموع الودائع) (2) ونسبة (مجموع الموجودات النقدية / مجموع الموجودات) (مجموع الودائع) (2) وكما يلي:

جدول (3-3) مؤشر السيولة للمصارف التجارية الخاصة للمدة (2004-2020)

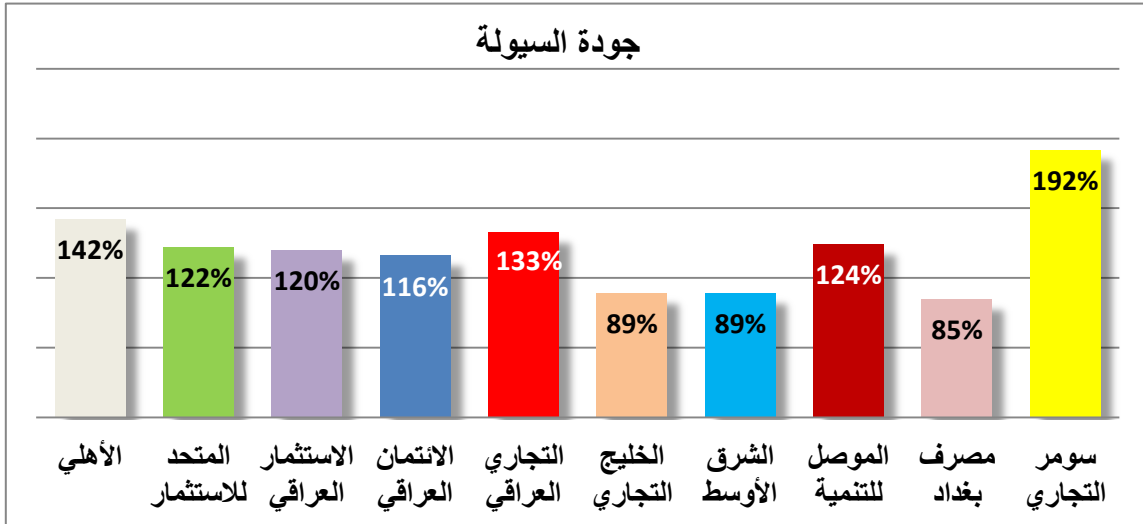
المصارف	المصارف التجارية الخاصة					
	المعادلة (1)		المعادلة (2)		المعادلة (3)	
	CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio
الأهلي	1	146%	1	218%	1	142%
المتحد للاستثمار	1	74%	1	221%	1	122%
الاستثمار العراقي	1	119%	1	179%	1	120%
الائتمان العراقي	1	102%	1	198%	1	116%
التجاري العراقي	1	102%	1	262%	1	133%
الخليج التجاري	1	72%	1	159%	1	89%
الشرق الأوسط	1	85%	1	132%	1	89%
الموصل للتنمية	1	116%	1	209%	1	124%
مصرف بغداد	1	77%	1	120%	1	85%
سومر التجاري	1	201%	1	324%	1	192%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (2004-2020)

يتضح مما سبق أن المصارف عينة البحث تميل بشكل عام إلى عدم التوسع في منح القروض قياساً بالودائع المتاحة لها , وذلك من باب الاحتياط والتمتع بهامش امان عالي كذلك اتباع سياسة متزنة في عرض حجم القروض قياساً بحجم الودائع فضلاً عن أن المصارف لديها

مصادر مؤكدة تمكنها من الحصول على الأموال بشروط جيدة لمقابلة الالتزامات الحالية والمستقبلية ويوضح الشكل (3-3) افضلية المصارف عينة البحث بحسب مؤشر السيولة استناداً لما ذكر سابقاً .

الشكل (3-3) مؤشر جودة السيولة للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)



2- تحليل ومقارنة التقييم الكلي لمؤشر الربحية : الجدول (3-4) أدناه يبين نسبة جودة الأرباح الإجمالية والمعبر عنها من خلال نسبة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى مجموع الإيرادات) (1) ونسبة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات) (2) ونسبة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى حق الملكية) (3) بوصفها معبرة عن جودة الأرباح للمصارف للمدة (2004-2020) وكما مبين في أدناه:

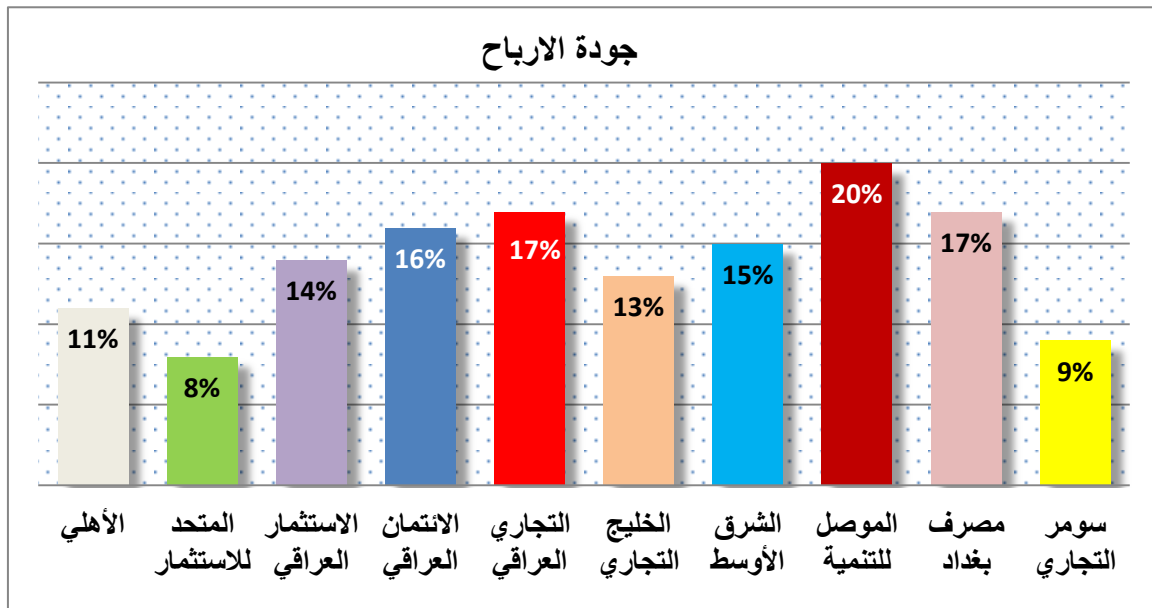
جدول (3-4) مؤشر جودة الأرباح للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)

المصارف	المصارف التجارية الخاصة							
	Mean		المعادلة (3)		المعادلة (2)		المعادلة (1)	
	CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio	CI	Ratio
الأهلي	1	11%	1	6%	2	2%	1	26%
المتحد للاستثمار	1	8%	1	5.4%	1	4.3%	1	14%
الاستثمار العراقي	1	14%	1	9.4%	1	3%	1	30%
الائتمان العراقي	1	16%	1	12%	2	2.5%	1	32%
التجاري العراقي	1	17%	1	6%	1	2.6%	1	43%
الخليج التجاري	1	13%	1	10%	1	2.6%	1	27%
الشرق الأوسط	1	15%	1	14%	2	1.9%	1	28%
الموصل للتنمية	1	20%	1	9%	1	2.9%	1	49%
مصرف بغداد	1	17%	1	13%	2	2.2%	1	37%
سومر التجاري	1	9%	2	2.4%	3	1.4%	1	22%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (2004-2020)

وفقاً لما سبق نلاحظ أن المصارف التجارية بعد حصولها على التصنيف (1) يشير إلى أن الإيرادات قوية وأن الأرباح أكثر من كافية لدعم العمليات والاحتفاظ برأس مال كافٍ ، وكفاية المخصصات بعد الأخذ بالاعتبار النمو والعوامل الأخرى التي تؤثر على كمية ونوعية واتجاه الإيرادات . ويوضح الشكل (3-4) افضلية المصارف عينة الدراسة بجودة الأرباح .

الشكل (3-4) مؤشر جودة الأرباح للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2004-2020)



3- تحليل ومقارنة التقييم الكلي لمؤشر الرفع المالي: وهو نفس التحليل الوارد في الفقرة الفرعية 2 من الفقرة الرئيسية (1-1) تحليل ومقارنة التقييم الكلي لنسب التمويل بالمدىونية والمحسوبة من خلال (3-2) ومن خلال الشل البياني (3-2) وهي نفسها ما يعبر عنها بالرفع المالي لمعادلة نموذج Sherrod (قيمة Z) للتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة .

3 - 3- التحليل النهائي لنسب مؤشرات الفشل المالي وفق نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة:

في هذه الفقرة سنتناول عملية تحليل القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2004 - 2020) وإخضاعها لنموذج Sherrod وفقاً لمعاملته الخاصة به بمؤشراته المستخدم للتنبؤ بالفشل المالي , من اجل التوصل إلى النتائج التي من خلالها نثبت صحة فرضيتنا من عدمها من خلال الجداول والرسوم البيانية التالية :

1- التحليل النهائي للمصارف عينة الدراسة وفق نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: من خلال النتائج المتحصل عليها

وفق الجداول لكل مصرف من مصارف العينة , نبين في الجدول (3-5) المتوسط ومستوى التصنيف ودرجة المخاطرة.

جدول (3-5) نتائج نموذج Sherrod للمصارف الخاصة العراقية مجتمعة خلال المدة (2004-2020)

المصارف	Mean	المستوى	درجة المخاطرة
الأهلي	19.61	2.30	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
المتحد للاستثمار	20.88	2	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
الاستثمار العراقي	19.80	2.22	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
الائتمان العراقي	21.80	2	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
التجاري العراقي	25.80	1	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس
الخليج التجاري	16.24	3	احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس
الشرق الأوسط	15.20	3	احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس
الموصل للتنمية	19.76	2.25	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
مصرف بغداد	15.00	3	احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس
سومر التجاري	21.41	2	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
معدل المتوسطات	19.65	2.28	احتمال قليل لتعرض المصارف عينة الدراسة لمخاطر الإفلاس

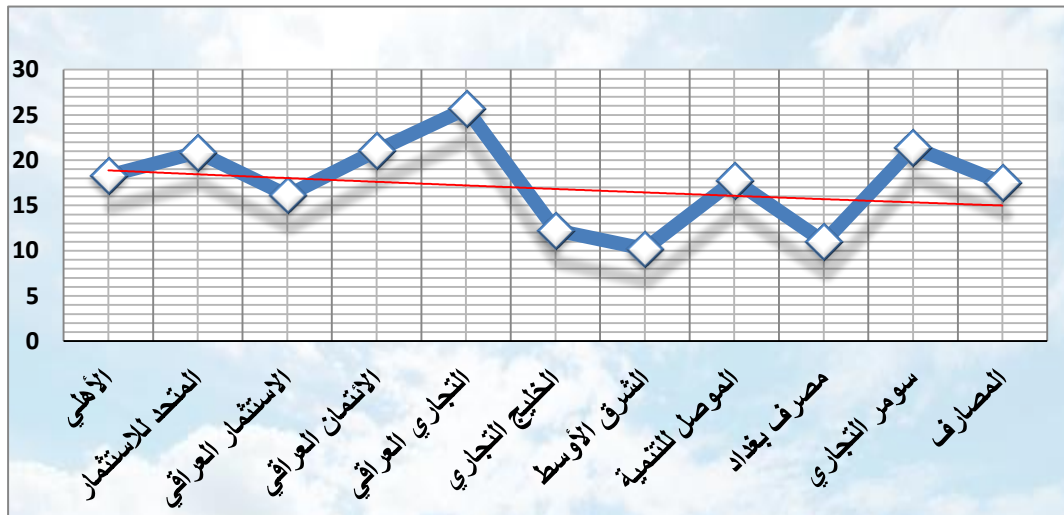
المصدر : بالاعتماد على الجداول (3-2 و 3-3 و 4-3)

* جدول (3-5) النتائج النهائية, هذا هو خلاصه لملاحق الاحتساب الخاص (نتائج التحليل المالي لمؤشرات نموذج التنبؤ بالفشل المالي) لجميع المصارف , لان عرض جميع الملاحق من بيانات مالية ونتائج ولكل مصرف يحتاج الى أوراق كثيرة . فضيق المقام عرضنا النتائج بهذا الجدول المختصر .

من النتائج النهائية في الجدول (3-5) نجد أن المصارف عينة الدراسة بصورة عامة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تقع في المستوى الثاني (احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس) وذلك لان قيمة (Z) النهائية والمتمثلة بمعدل المتوسطات لجميع المصارف المختارة كانت (19.65) أي ان قيمة ($25 > z > 20$) وهي تمثل المستوى الثاني تقريباً حسب مستويات (فئات) التصنيف (أي هي أقرب ما تكون من المستوى الثاني تقريباً) التي اعتمدها معادلة نموذج Sherrod (قيمة Z) للتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة (مدى السلامة المالية) وهذا الامر يتطلب من المصارف اتخاذ إجراءات احترازية للحيلولة دون التعرض لمخاطر الإفلاس والذي يؤدي الى الفشل المالي. من نسب التصنيف للمؤشرات المالية التي أعتمدها كلاً من (البنك المركزي العراقي و مؤسسة العمل المالي الأمريكية ACCION) وذلك بما تمتلكه هذه المصارف من رأس مال قوي أي (التمويل الممتك) قادراً على امتصاص المخاطر المتوقعة والحد منها ومن ثم توفير حماية كافية لأموال المودعين والدائنين والمالكين .

2- كذلك من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المصرف (التجاري العراقي) قد حقق المستوى الأول بين المصارف, مما يدل على أنه غير معرض لمخاطر الإفلاس أما المصارف (المتحد للاستثمار , الائتمان العراقي , سومر التجاري الأهلي, الموصل , الاستثمار العراقي) فقد حققت المستوى الثاني بين المصارف مما يدل على أن احتمالية تعرضها لمخاطر الإفلاس قليلة تقريباً , أما المصارف (الخليج , الشرق الأوسط , بغداد) فقد حققت المستوى الثالث والتي من المحتمل أن تتعرض للفشل المالي أي للأفلاس بنسبة قليلة.

الشكل (4- 6) نتائج Sherrod للمصارف المختارة مجتمعة للمدة (2004-2020)



3- أن كل المصارف التجارية عينة البحث قد حققت نتائج مرضية من حيث (قيمة Z) لمعادلة نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة فالنتيجة النهائية لقيمة (Z) الناتجة عن استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي او (مستوى السلامة المالية المتوقعة مستقبلاً) اذ احتلت المصارف المختارة درجة التصنيف أولاً و ثانياً (أي عدم التعرض لمخاطر الفشل المالي) رغم الظروف الاقتصادية في البلد أو احتمال قليل للتعرض لمخاطر الفشل المالي (الافلاس) .

4- بناءً على ما تقدم من تقييم كلي لنسب مؤشرات المتغير المستقل وهو (هيكل التمويل بالملكية والتمويل بالمدىونية) ودورها في تقييم نسب مؤشرات المتغير التابع وهو (التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة وفقاً لنموذج Sherrod) للمصارف عينة الدراسة

, حيث كان لمعظم مصارف عينة الدراسة الرغبة والتفضيل في التمويل على النمط او الشكل الاول لهيكل التمويل وهو(التمويل بالملكية) أي رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطيات والذي كان له الأثر الكبير في سلامة أداءها المالي وذلك من خلال) التحليل النهائي لنسب مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة وفقاً لنموذج (Sherrod) ومتطابقاً في معظم المصارف التجارية المدروسة نلاحظ بأن له انعكاسات إيجابية وتأثير كبيرة على سلامة أداءها المالي طيلة فترة الدراسة خصوصاً من حيث (التمويل الممتلك) الذي كان أكثر اعتماداً من التمويل المقترض من قبل المصارف عينة البحث وبالذات بعد العام 2014. لذا فقد جاءت نتائج التحليل منسجمة في معظم جوانبها مع فرضيتي البحث والتي تقول :

1- الفرضية الرئيسية الاولى(H1): توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مصادر التمويل والفشل المالي (السلامة المالية) والحد من مخاطرة , أي بحيث كلما كان اعتماد المصرف على التمويل بالملكية كلما كان قادراً على الحد او التقليل من مخاطر الفشل المالي مستقبلاً والتي أبرزها هو خطر الأقالس (أي ان المصارف ستبقى مستمرة بالعمل في سوق الصناعة المصرفية).

2- الفرضية الرئيسية الثانية(H2): يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مصادر التمويل والفشل المالي (السلامة المالية) والحد من مخاطرة , بحيث كلما كان اعتماد المصرف على التمويل بالملكية كلما كان قادراً على الحد او التقليل من مخاطر الفشل المالي مستقبلاً والتي أبرزها هو خطر الأقالس (أي ان المصارف ستبقى مستمرة بالعمل في سوق الصناعة المصرفية).

الاستنتاجات Conclusions

في ضوء نتائج تحليل البيانات في جانب التحليل المالي لمتغيرات الدراسة , تم التوصل إلى مجموعة استنتاجات وكما يأتي :

1- لا توجد طريقة محددة الاختيار مصادر الهيكل التمويلي في المصارف التجارية ، وان قرار الهيكل المالي يعتمد على ظروف البيئة المحيطة وظروف المصرف ذاته وتأثيرات وضغوط الجهات الرقابية والاشرافية .

2- ان جميع مصارف عينة الدراسة قد حققت نسبة كفاية رأس مال تزيد كثيراً عن الحد الأدنى لمعدلاته , وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في قانون المصارف العراقي بنسبة (12%) , او تعليمات البنك المركزي العراقي بنسبة (15%) , او بازل 3 بنسبة (5. 10 %) وهذا يعني زيادة قدرة المصارف في التكيف مع الظروف غير المواتية والتي تؤثر أجاباً على سلامة أداءها المصرفي .

3- على الرغم من التعارض بين هدفي الربحية والسيولة ألا أن المصارف عينة الدراسة قد حققت ارباح جيدة والتي ترافقت مع احتفاظها بسيولة عالية , وهذا ناتج عن تطبيق تلك المصارف لاستراتيجيات تعمل على ايجاد نوع من التوافق بين هدفي الربحية والسيولة , أو من خلال دخولها في مزاد العملة (نافذة بيع العملة) التي يقيمها البنك المركزي العراقي ,

4- ان ارتفاع ارباح المصارف عينة الدراسة مع مواجهة مخاطر السيولة واللائمان يعني حصول العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة .

5- أن الهيكل التمويلي في المصارف العراقية عينة الدراسة في الأعوام الأولى من الدراسة يعتمد في بناءه على مصادر التمويل بالمدىونية كون ان هذه المصارف كانت تمتلك رؤوس اموال صغيرة لغاية عام 2014 , وبعد هذا العام وعند اصدار قرار البنك المركزي الخاص برفع رؤوس الأموال أي مما أصبح اعتماد المصارف الأكبر على التمويل الداخلية (حق الملكية) والذي زاد أكثر من سلامة الأداء المالي .

6- متغير الرفع المالي نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات هو المتغير الأكثر تأثيراً في متغير الأداء المالي للسيولة حيث ان تغير نسبة الديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير نسبة السيولة بمقدار %113 قياساً ببقية مصا در الهيكل المالي .

7- متغير الرفع المالي نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات هو المتغير الأكثر تأثيراً في متغير الأداء المالي للربحية حيث ان تغير نسبة الديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير نسبة الربحية بمقدار %53 قياساً ببقية مصا در الهيكل المالي

8- مصادر التمويل طويلة الأجل لها تأثير ايجابي اكبر في اداء المصارف عينة الدراسة من مصادر التمويل قصيرة الأجل المتمثلة

بالودائع كون ان المصارف عينة الدراسة تفتقر الى الإدارة الكفؤة لتوظيف الأموال المودعة والتي تحمل المصارف تكاليف عالية (الفوائد).

9- من خلال التحليل والتقييم لمؤشرات كلاً من مؤشرات الهيكل المالي و سلامة الاداء المالي للمصارف فقد جاءت نتائج التحليل منسجماً ومتطابقاً في معظم جوانبه مع فرضيتي البحث والتي تقول بانه توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين مصادر التمويل والسلامة المالية المصرفية .

10- انخفاض احتياجات المصارف عينة الدراسة للأموال وذلك بسبب احتفاظ اغلب المصارف بسيولة نقدية فائضة وذلك بسبب اتباع المصارف سياسة استثمارية متحفظة وذلك يرجع للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية للبلاد فهي تحتفظ بسيولة نقدية عالية داخل المصارف.

11- اعتماد المصارف على التمويل بالودائع وازد ياد الاعتماد على التمويل بالملكية، بمعنى عدم وجود سياسة واضحة لجذب الودائع واستمرار عملياتها المصرفية الأساسية.

التوصيات Recommendation

من الجانب التطبيقي للدراسة والاستنتاجات التي تم التوصل اليها فإن الضرورة البحثية والعلمية تقتضي أن تستكمل تلك الاستنتاجات بجملة من التوصيات والتي يمكن إجمالها بالاتي :

1- أن الضروري ان تمتلك المصارف نسبة ودائع في هيكلها المالي تفوق نسبة رأس المال كونها مؤسسات يتركز عملها الأساسي على قبول الودائع ومنح الائتمان، لذلك يجب ان تعمل على جذب المودعين مع وجود استراتيجية رشيدة في توظيفها .

2- مثلما للتمويل الداخلي دور مهم ومؤثر بشكل ايجابي في سلامة اداء المصارف عينة الدراسة ، كذلك يجب على مديري المصارف العراقية زيادة نسبة التمويل الخارجي وتنويعها عند الحاجة من حيث القروض طويلة وقصيرة الأجل ، والموازنة بين العوائد والكلف. بما يحقق مزيج أمثل بينهما مما يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى .

3- على المصارف ان تحقق النسبة الأعلى من الأرباح من خلال نشاطها الأساسي المتمثل بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة وبشكل خاص منح القروض قياساً بالنشطة الأخرى.

4- على المصارف ان تولي اهتمام للربحية ايضا الى جانب اهتمامها الكبير بالسيولة ، كون ان الربحية تتعلق بشكل اساسي بالمركز المالي للمصرف ومحاولة الموازنة بينهم.

5- ضرورة تبني المصارف التجارية العراقية خيارات او خدمات مالية جديدة مثل الدخول في استثمارات جديد ومضمونة في أدوات مالية (كإصدار سندات مالية مختلف الفئات وبعده مسميات) لتوسيع المنتجات المصرفية وتقليل المخاطر .

6- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي على حث وتشجيع المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي على المنافسة فيما بينها من أجل تبوء مستويات تصنيف متقدمة من حيث الأداء من خلال منح المصارف ذات الأداء الأعلى تسهيلات مصرفية واسعة ضمن خطة الائتمان، اذ أن من شأن ذلك زيادة قدرة المصارف العراقية على تمويل عمليات التنمية والمنافسة بينها مما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد الوطني .

7- تكييف محفظتي موجودات ومطلوبات المصارف خلال التقلبات في اسعار الفائدة ، وذلك من خلال ما يعرف ب(سلم الاستحقاق) أي ضرورة موائمة تواريخ استحقاق الموجودات مع المطلوبات ، فلو انخفضت أسعار الفائدة فأن القروض التي سبق ان قدمها المصرف بأسعار فائدة ثابتة ، والممولة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة المعومة تستحق أرباحاً اعلى للمصرف ، بسبب الفارق الذي حصل في أسعار الفا

المصادر References

المصادر العربية

أ - الوثائق والتقارير الرسمية

- 1- قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 .
- 2- قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 .
- 3- ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي , 2009 , مؤشرات تقويم أداء المصارف التجارية العراقية.
- 4- التقارير المالية للمصارف التجارية الخاصة العراقية (الاهلي , المتحد للاستثمار , الاستثمار العراقي , الائتمان العراقي , التجاري , العراقي , الخليج التجاري , الشرق الاوسط , الموصل للتنمية والاستثمار , بغداد , سومر التجاري) للفترة 2004-2020

ب- الكتب

- 1- أبو حمد , رضا صاحب و الجبوري , فائق مشعل , 2005 . إدارة المصارف , الطبعة الأولى , كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد
- 2- آل شبيب , دريد كامل , 2012 "ادارة البنوك المعاصرة" الطبعة الاولى , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان - الاردن.
- 3- الشماع , خليل محمد حسن و عبد الله , خالد امين , 1990, "التحليل المالي للمصارف" , اتحاد المصارف العربية , الطبعة الاولى , بيروت - لبنان .
- 4- الزبيدي , حمزة محمود , 2011 , التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالمشغل , الطبعة الثانية , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , عمان - الاردن.
- 5- الزبيدي , حمزة محمود , 2008 , الإدارة المالية المتقدمة , الطبعة الثانية , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , عمان - الاردن.
- 6- العامري , محمد علي ابراهيم , 2013, " الادارة المالية الحديثة " , دار وائل للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان-الاردن.
- 7- العامري , محمد علي ابراهيم , 2007, " الادارة المالية " , دار وائل للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان - الاردن
- 8- فهد , نصر حمود مزنان , 2015 , اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية , الطبعة الثانية , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان-الاردن
- 9- هندي , منير ابراهيم , 2010, إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرارات , الطبعة الثالثة , المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع , إسكندرية - مصر .

ج- الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- المخلافي , عبدالعزيز محمد احمد , 2004 "تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية" , دراسة تطبيقية لعينة من المصارف اليمنية , اطروحة دكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
- 2- عليوي , نشأت حكمت. (2019) . أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي . رسالة ماجستير في المحاسبة , جامعة الشرق الأوسط , عمان.
- 3- ناصح , عادل حاتم. (2014) . تحليل العالقة بين هيكل التمويل والأداء المالي والعوامل المؤثرة فيها دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2004-2011 . رسالة ماجستير في علوم ادارة الأعمال , جامعة البصرة , كلية الإدارة والاقتصاد , العراق.

ح - المجلات والدوريات

- 1- الموسوي , امير علي خليل وآخرون , 2018, استخدام نموذج Camels كأداة لقياس السلامة المصرفية (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017) كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء المجلة العراقية للعلوم الإدارية , المجلد 14, العدد 58 .
- 2- النجار , جميل حسن. (2013) . مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة اختبارية . مجلة جامعة الزهر بغزة : سلسلة العلوم الإنسانية , 15(1) , 282-318 .
- 3- مرسل , نزيهة , & أحالم , بعبدي. (2016) . أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر للفترة (2005-2014) . (مجلة الباحث الاقتصادي , 6 , 42-54 .



ثانياً : المصادر باللغة الانكليزية

A- Books

- 1- Hempel, George H., & S& sons, inc., New York U.S.A:1999. imonson, Donald G., "Bank management text & cases", John Wiley.
- 2- Mishkin, Frederic S.& Eakins, Stanley G. (2018)"Financial Markets and Institutions" 9 th ed, Prentice Hall Pearson Education, Inc.
- 3- Mishkin, Frederic S.& Eakins, Stanley G. (2012) "Financial Markets and Institutions" 7 th ed, Prentice Hall Pearson Education, Inc.
- 4- Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C. "Bank Management & financial services". Published by Mc Graw - Hill / Irwia, USA, 2010.

B - Journals & Periodicals

- 1- Ongore ,Vincent, Okoth & Kusa, Gemechu Berhanu ,(2013) Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya,International Journal of Economics and Financial IssuesVol 3,No. 1.
- 2- Saeed , Hibba & Other ,(2019) An empirical investigation of banking sector performance of Pakistan and Sri Lanka by using CAMELS ratio of framework, ISSN: 2043-0795 (Print) 2043-0809 (Online), Journal of Sustainable Finance & Investment.

C- Theses & Dissertations

- 1- Dang ,Uyen,(2011)the CAMEL rating system in banking supervision : A case study , Degree thesis , Arcada university of Applied sciences international Business, Finland.
- 2- Babar,Haseeb Zaman ,Gulzeb,(2011)CAMELS RATING SYSTEM FOR BANKING INDUSTRY IN PAKISTAN ,Does CAMELS system provide similar rating as PACRA system in assessing the performance of banks in Pakistan?, Master Thesis, Umea School of Business, university of Umea .

D: Research & Financial Repots

- 1- Bis , Basel Committee on Banking Supervision International Association of Deposit Insurers (2009)Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems, Consultative
- 2- Deng, Han,(2009) Banking Supervision and Its Regulations Comparative Study between U.S. and China Cornell Law School Inter-University Graduate Student Conference Papers.
- 3- Guan, Fangyuan&Other,(2019) Evaluation of the Competitiveness of China's Commercial Banks Based on the G-CAMELS Evaluation System .
- 4- Fabozzi , F . J. (2009). Capital Markets: John Wiley & Sons, Inc .
- 5- Rose, P . S., & Hudgins, S . C. (2010). Bank Management & Financial Services: -McGRAW-HILL.
- 6- Chen, Y., Migliaro, D., & Silva, J. (2021). Capital Structure Determinants of SMEs: Empirical Evidence. IAR Journal of Business Management, 2(1): 180-186.
- 7- Comporek, M. (2018). The Relationship Between Reserves and Accruals – With Reference to the Issue of Earnings Management in Public Companies. Financial Sciences. Nauki o Finansach – Sciendo, 23(3): 18-33.
- 8- - Fauziah, F ., Latief, A., & Jamal, S . W. (2020). The Determinants of Islamic Banking Capital Structure in Indonesia. Al-Tijary Jurnal Ekonomi dan Bisnis Islam, 5(2): 125-138.
- 9- Hoffmann, P . S. (2010). Capital Structure and Performance in the US Banking Industry. SSRN Electronic Journal, 34: 2-21.
- 10- Leon, F. (2020). The provision of long-term credit and firm growth in developing countries. Economic Modelling, 90(2): 66-78.
- 11- Mahfud, A. (2017). Sources and Uses of Funds in the Libyan Commercial Banks. Exclusive e-Journal.
- 12- Ng, J., Saffar, W., & Zhang, J . J. (2020). Policy uncertainty and loan loss provisions in the banking industry. Review of Accounting Studies, 25(1): 726-777.
- 13- Velnampy, T., & Niresh A. (2012). The Relationship between Capital Structure & Profitability. Global Journal of Management and Business Research, 12(13): 51-58.